**متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية
السعودية من وجهة نظر خبراء التربية**

إعداد

د/ إيمان بنت زكي عبد الله محمد أسرة

أستاذ أصول التربية الإسلامية المشارك

قسم السياسات التعليمية – كلية التربية – جامعة أم القرى

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور

المجلد السابع عشر - العدد الثاني (أبريل)، لسنة ٢٠٢٥م

متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية

د/ إيمان بنت زكي عبد الله محمد أسرة^١

المستخلص:

هدف البحث إيضاح الأسس النظرية لبحوث الفعل، والمعوقات التي تواجه تطبيقها ومتطلبات التطبيق بمؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي، والمنهج النوعي بتطبيق أداة المقابلة شبه المقننة مع عينة من خبراء التربية، باستخدام أسلوب المجموعة البؤرية، وتكونت عينة البحث من خبراء التربية بالجامعات السعودية وبلغ عددهم (٦) من جامعة أم القرى، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وعينة من المشرفات التربويات بإدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة بلغ عددهن (٧). ومن أبرز النتائج التي توصل لها البحث: تعد بحوث الفعل في التعليم العام من المنهجيات التربوية الحديثة، التي تسهم في تحقيق التطوير والتحسين للعملية التعليمية والممارسات التربوية، وتحقيق التنمية المهنية المستدامة للممارسين التربويين. وأن من أبرز متطلبات تطبيق بحوث الفعل؛ من خلال سن التشريعات التنظيمية الداعمة لتطبيقها كالأدلة الإرشادية والأخلاقية، وتخصيص ساعات ضمن النصاب التدريسي لإجرائها، وتضمينها ضمن بنود تقويم الأداء الوظيفي، وتوفير الدعم المالي والمعنوي، وتهيئة بيئة تعليمية داعمة لتنفيذها مادياً ومعنوياً، والتأهيل المهني المكثف للممارسين التربويين قبل الخدمة وأثناءها، ويرتكز نجاح تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام على إتقان الممارس التربوي لعدة مهارات علمية وعقلية وأخلاقية ومهارات البحث التربوي. وأوصت الباحثة بضرورة عناية صناع السياسات التعليمية بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية بتضمين السياسات التنظيمية للتعليم العام لبحوث الفعل، وجعلها مرتكزاً أساسياً لتطوير العملية التعليمية والممارسات التربوية، وجعلها ضمن المهام التربوية للممارسين التربويين.

الكلمات المفتاحية: متطلبات، تطبيق، بحوث الفعل، بحوث العمل، التعليم العام.

^١ أستاذ أصول التربية الإسلامية المشارك، قسم السياسات التعليمية، كلية التربية، جامعة أم القرى

Requirements for Implementing Action Research in Public Education in the Kingdom of Saudi Arabia From the Perspective of Education Experts

Dr. Emaan bint Zaki Abdullah Mohammed Osrah

Associate Professor of Islamic Education Foundations, Department of Educational Policies, College of Education, Umm Al-Qura University, KSA.

Email: ezosrah@uqu.edu.sa

Abstract:

The research aimed to clarify the theoretical foundations of action research, the obstacles facing its implementation, and the requirements for its implementation in public education schools in the Kingdom of Saudi Arabia from the perspective of educational experts. The researcher used the descriptive approach with its analytical style, and the qualitative approach by applying a semi-structured interview tool with a sample of educational experts, using the focus group method. The research sample consisted of (6) educational experts from Saudi universities, from Umm Al-Qura University, Princess Noura bint Abdulrahman University, Prince Sattam bin Abdulaziz University, and the Islamic University of Madinah, and a sample of (7) female educational supervisors in the Education Department in the Makkah Al-Mukarramah region. The most prominent results were: Action research in public education is one of the modern educational methodologies that contribute to achieving development and improvement of the educational process and educational practices, and achieving sustainable professional development for educational practitioners. One of the most prominent requirements for implementing action research in public education in the Kingdom of Saudi Arabia is to include the application of action research in organizational policies. By enacting regulatory legislation supporting its implementation, such as guidelines and ethics, allocating hours within the teaching curriculum for its implementation, including job performance evaluation clauses, providing financial and moral support, creating a supportive learning environment for its implementation, both materially and morally, and providing intensive professional training for educational practitioners before and during service. The success of implementing action research in public education depends on the educational practitioner's mastery of several scientific, intellectual, ethical, and educational research skills. The researcher recommended that educational policymakers at the Ministry of Education in the Kingdom of Saudi Arabia should ensure that action research is included in the regulatory policies for public education, making it a fundamental pillar for developing the educational process and educational practices, and making it part of the educational tasks of educational practitioners.

Keywords: requirements, application, action research, action research, public education.

مقدمة:

يعد ارتباط البحوث العلمية في مجال التعليم والتربية بواقع البيئة التعليمية ضرورة تربوية لإحداث التطوير والتحسين في العملية التربوية وعناصرها، بشكل دقيق ومتلائم مع متطلباتها والاحتياجات الفعلية والممكنات المتاحة، كما يسهم في حل المشكلات القائمة بها وفق السياق الاجتماعي والثقافي بمعايير عالية؛ حيث إنه كلما ارتبط البحث العلمي التربوي بالواقع، كلما تمكن الباحث من الإدراك العميق لقضية البحث أو مشكلته والعوامل المؤثرة فيه، والوصول لنتائج قابلة للتطبيق. ولذا اهتمت التوجهات التربوية الحديثة ببحوث الفعل؛ باعتبارها بحثاً تجرى في الواقع التعليمي وتحقق التحسين والتطوير للعملية التعليمية وكافة عناصرها، وتمكن الباحث الممارس من تجريب التحسينات والحلول التي يتوصل لها والتأكد من فعاليتها، فلا يقف الباحث فيها عند مرحلة اتخاذ القرار، و إقرار النتائج والتنظير العلمي بل يتخطى مرحلة التنظير للتطبيق الفعلي، وتقييم فعالية ما توصل له، مع الاستمرار في عملية التحسين والتطوير، حيث "يكنم الهدف الحقيقي لبحوث الفعل في إحداث التقارب وسد الفجوة بين النظرية والتطبيق، وبين الفكر والممارسة؛ وذلك لأنها تعمل في إطار مبادئ تمكنها من ذلك وتميزها عن مناهج البحث التقليدية" (يونس، ٢٠٢١، ص. ١٨٥٧).

فبحوث الفعل في التعليم تهدف تطوير الأداء والممارسات التعليمية للممارس التربوي (المعلم، أو الإداري، أو المشرف التربوي) بطريقة ذاتية، ودراسة الاحتياجات الواقعية المتصلة بالممارسات الفعلية، ومعالجة المشكلات الراهنة التي تعترضه في البيئة الواقعية (الصفية أو المدرسية)، كما هي موجودة في الواقع، وفق سياقها الثقافي والاجتماعي والعوامل المباشرة المؤثرة في تكوينها؛ لتحقيق الإدراك العميق للعملية التعليمية والممارسات الذاتية؛ سعياً لإحداث التطوير والتحسين المنشود.

وعلى الجانب الآخر تعتمد معالجة مشكلات العملية التعليمية في البحوث التربوية التي يقدمها الأكاديميون على المعرفة النظرية البعيدة عن التعايش مع الممارسين والمستفيدين من العملية التعليمية، وإدراك احتياجاتهم الفعلية ومعالجة مشكلاتهم الواقعية؛ مما يجعلها قاصرة عن إدراك كافة العوامل المحيطة بواقع المشكلة، كما أنها تتوقف عند مرحلة تقديم الحلول دون تطبيقها في الواقع وتقييم فعاليتها، مما يجعلها قاصرة عن ربط التنظير بالتطبيق. وقد أشار الدهشان (٢٠١٥) إلى أبرز المعوقات التي تحول دون الإفادة من نتائج البحوث في مجال التربية وذكر منها: صعوبة إقناع أصحاب القرار بوجاهة البحث التربوي وبأهميته في توجيه السياسات التربوية والممارسات التعليمية، ووجود فجوة بين الباحثين والممارسين بسبب عوامل عديدة، منها: تباين ثقافة كلاً من الباحثين وصناع السياسة، وإنتاج بحوث لا تخدم السياسة التعليمية، وندرة وجود شراكات بين مؤسسات البحث التربوي ووزارة التربية، وابتعاد معظم الدراسات التربوية عن المشكلات التعليمية الواقعية.

إن تطوير السياسات التعليمية والممارسات التربوية للمعلمين يتطلب فحص دقيق للواقع التعليمي، ومعايشة عميقة لمشكلاته، واستقصاء منظم للواقع الفعلي؛ كي لا ينتج عنها التنظير المنفصل عن الارتباط بإمكانية التطبيق. لذا فإن بحوث الفعل تمكن الباحث الممارس المتعايش مع الواقع التعليمي من استقصاء وفحص وتحليل الوضع الراهن للواقع التعليمي وممارساته؛ مما يجعلها أقوى أثراً

في عملية التطوير والتحسين للعملية التعليمية كما أنها تحقق تنمية مهنية للممارس التربوي وتجعل منه مساهماً في تطوير العملية التعليمية وصناعة القرار، وهذا ما أكدته دراسة أحمد وباسيلي (٢٠٢٤) أن منهجية بحوث الفعل تعد مدخلاً مبتكراً للتنمية المهنية للمعلمين؛ لكونها من الاستراتيجيات الفعالة المستخدمة في مجال التنمية المهنية المبنية على الجدارات، والتي تسهم في تجسير الفجوة بين المنهج النظري والممارسة التطبيقية. كما أثبتت العديد من الدراسات فاعلية بحوث الفعل في تنمية مهارات المعلم وتحسين جودة أدائه وتحقيق التنمية المهنية له قبل وأثناء الخدمة، كدراسة شنودة (٢٠١٦) والتي توصلت أن بحوث الفعل تؤدي إلى تنمية مهنية للمعلمين، وإلى تغيير تعليمي وإدراك ذاتي محسن للأفضل وتعلم جديد منظور، كما يمكنها أن تحل مشكلة أو تحدث تغييراً تربوياً شاملاً، وأن توثق التطوير المهني للمعلم.

وحيث تركز فكرة بحوث الفعل على تمكين المعلم من تقييم أدائه وممارساته وتصحيح مسارها بشكل ذاتي وحل المشكلات ذات الصلة بأدائه في بيئة التعلم، وذات الصلة بالمتعلمين والتي تؤثر على جودة أدائه التعليمي، بحكم كونه أشد اتصالاً بها والأقدر على فهم وإدراك مسبباتها؛ فلذلك دعت التوجهات الحديثة لضرورة تضمين برامج إعداد وتأهيل المعلم للمهارات البحثية ليتمكن من أداء دوره كباحث في القضايا والمشكلات التعليمية؛ بهدف تحسين وتطوير الواقع التعليمي ذاتياً وتطوير كفاءتهم المهنية؛ فبحوث الفعل مرتكز قوي لتحسين وتطوير المعلم ونقل مهاراته وتحسين العملية التعليمية، كما تساهم في تحسين التواصل بين المعلمين والطلاب والباحثين التربويين والإدارة المدرسية والمجتمع الخارجي" (غنيم، ٢٠١٧، ص ٢٥١).

وكذلك فإن لبحوث الفعل أثر على تطوير العملية التعليمية وتحسين مستوى الطلبة، وهو ما توصلت إليه دراسة السيد وآخرون (٢٠٢٤) أن تصميم الأنشطة اللاصفية في ضوء بحوث الفعل تثرى العملية التعليمية؛ حيث إنها تساعد على ترسيخ المعرفة لدى الطالبات، وتجعل التعلم أبقى أثراً، وتساعدن على توظيف المعلومات، وجعلها أكثر رسوخاً في أذهانهن، وأكثر تأثيراً في سلوكهن وتصرفاتهن، والتمسك بالقيم والمواقف الإيجابية والواقعية في الحياة.

وفي ضوء ما سبق يتبين أن بحوث الفعل تعد من المنهجيات التربوية، التي تسهم في تحقيق التطوير والتحسين للعملية التعليمية والممارسات التربوية وتحسين جودة الأداء، المنعكس بدوره على جودة العملية التعليمية وتحقيق أهدافها بفعالية قصوى، وحل المشكلات الواقعية في مؤسسات التعليم العام، كما تسهم في التطوير المهني للممارس التربوي (المعلم، الإداري، المشرف)، وتجعله عضواً فعالاً في إحداث التطوير والتحسين؛ لما يقوم به الباحث الممارس من ممارسة البحث والفعل معاً. ولذا سميت بحوث الفعل بذلك، فالباحث الممارس هو من يحدد المشكلة باستقصاء واقعه، وهو أيضاً من يعمد لحلها، ويقوم بفعل يتمثل في إحداث تغييرات وتعديلات على ممارساته في ضوء ما توصلت إليه نتائج بحثه، وتقييم مناسبتها في تحسين العملية التعليمية والبيئة التربوية والممارسات. كما تسهم بحوث الفعل في الارتقاء بجودة ونوعية البحوث التربوية، وتقوية ارتباطها بالواقع الفعلي وبين التنظير والتطبيق، مما

يؤدي لسد الفجوة القائمة بين البحث التربوي في القضايا التعليمية وبين الواقع الفعلي للممارسات التربوية.

ومما يلحظ فإن التوجه العالمي نحو تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام، قد انبثق من استهدافها تحسين وتطوير الممارسات التربوية والعملية التعليمية بتحسين الأداء التربوي ذاتياً، وحل المشكلات الواقعية في البيئة التعليمية ذات الصلة بالمنهج، والأساليب التعليمية والتقويمية، والطلبة بشكل مباشر في سياق محدد، مما يسهم في موائمة الحلول والإجراءات التحسينية للواقع التعليمي، ويجعل من عملية التطوير والتحسين عملية واقعية ومعيارية وعالية الجودة.

وفي هذا الصدد يذكر الشخبي والإتربي (٢٠١٧) إن التوجهات العالمية للدول المتقدمة والنامية طبقت بحوث الفعل التي يقوم بها المعلمون كألية لتطوير المناهج التعليمية، وتحسين جودة العملية التعليمية؛ باعتبارهم يعمدون لنقد وتحليل الواقع المطبق فيه المناهج والأنظمة والسياسات التعليمية، ولقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية نقطة البداية التاريخية لانطلاق بحوث الفعل لحل المشكلات التربوية المعاصرة، ثم توسعت عملية تطبيقها في أستراليا وبريطانيا وفي النمسا وإسبانيا وغيرها من دول أوروبا (ص. ٥٥١-٥٥٢). ولمواكبة التوجهات التربوية العالمية اهتمت الباحثة بتناول متطلبات تطبيق منهجية بحوث الفعل في مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة البحث:

يواجه الممارس التربوي العديد من المشكلات والتحديات التربوية في البيئة التعليمية، التي تؤثر على مستوى أدائه وجودة العملية التعليمية ومخرجاتها، والتي تتطلب تدخلاً سريعاً ومباشراً لحلها، من قبل باحث متعايش مع الواقع مدرك لممارساته التعليمية قادراً على تقييمها ونقدها وتحليلها في ضوء السياق الثقافي والاجتماعي المحيط بها، مما يمكنه من الوصول لحلول واقعية مبتكرة قابلة للتطبيق وفعالة في تحسين الواقع والارتقاء بجودة العملية التعليمية، حيث إن مواجهة المشكلات التعليمية من قبل باحث خارجي، غير مرتبط بالواقع بطريقة مباشرة يحول دون الإدراك العميق والوعي الدقيق لطبيعة الممارسات التعليمية والعوامل المؤثرة فيها، كما يحول دون تمكنه من تطبيق الحلول والنظريات في الواقع للتأكد من صلاحيتها ومناسبتها للواقع ومتطلباته. مما يوسع الفجوة بين التنظير والممارسة الفعلية، حيث يذكر يونس (٢٠٢١) أن: "باستقراء المشهد الواقعي الفعلي للبحث التربوي وطبيعة المشكلات التي يتناولها والمنهجية التي يتم بها التحليل والدراسة يتضح وجود فجوة وهوة معرفية تربوية على مستوى المعرفة والتطبيق، وبين ما يثمر عنه البحث التربوي من نتائج وحقائق وبين ما يتم فعلياً في الميدان التربوي، وهو ما أجمع عليه عدد كبير من الدراسات والبحوث التربوية التي لم تتوان عن رصد معالم تلك الفجوة" (ص. ١٨٧١).

ويوضح (جيرالد Gerald، ٢٠٠٩) أن من أسباب انفصال البحث التربوي عن الممارسة، وضعف تأثيره في الواقع سيطرة المناهج الوضعية والتجريبية وشبه التجريبية على البحث التربوي؛ مما أدى إلى تجاهل السياق الثقافي والاجتماعي المؤثر على الظاهرة التربوية، وافتقاد البحوث التربوية

للتطبيق العلمي وتعارض نتائجها مع الحقائق التربوية والواقعية، وافتقاد العديد من الباحثين للاتصال بالواقع والقضايا المؤثرة على الحياة اليومية للطلاب والمعلمين (ص. ٨-٩)

إن هذه الفجوة المعرفية تحول دون التمكن من إحداث التحسين والتطوير الفعال في الواقع التعليمي وممارساته، وتحد من عملية الارتقاء بدور الممارس التربوي كمشارك فعال في عملية التحسين والتطوير للواقع التعليمي، وإسهامه في توجيه عملية صنع القرارات المتصلة بالسياسات التعليمية؛ مما يجعل منه عنصراً سلبياً في العملية التعليمية يقتصر دوره على التنفيذ للنظريات التربوية دون إدراك دقيق للواقع ومتطلباته، ودون تحقق من توائم الحلول والنظريات للواقع ومعطياته؛ وكل ذلك يؤثر سلباً على عملية التطوير الذاتي المهني للممارس التربوي ومستوى كفاءته في المساهمة الفعالة في حل المشكلات التعليمية، كما يؤثر سلباً على فاعلية عملية التطوير للعملية التعليمية وعناصرها ومدخلاتها.

كما أن تطبيق بحوث الفعل في المجال التربوي تتواءم مع التوجهات المعاصرة التي تدعو لتغيير أديار الممارسين التربويين ليصبحوا باحثين ومفكرين ومتأمليين وناقدين لممارساتهم وانعكاساتها على الميدان التربوي، والتي تؤكد على أهمية التعلم الذاتي والمستمر، وأهمية ربط النظرية بالتطبيق. حيث أكد أحمد وباسيلي (٢٠٢٤) أن البحوث التربوية التي يقوم بها باحثون أكاديميون من خارج المدرسة تسفر عن نتائج متواضعة لأنهم يدرسون أشخاصاً وبرامجاً لم يتعايشوا معها، كما أن نتائجها تكون في شكل توصيات عامة، لا يصلح تطبيقها في كل مدرسة وتتسم بالنظرية والتعميم، ومن ثم ظهرت بعض التوجهات التي نادى بأن يمارس المعلم أدواراً بحثية داخل المدرسة، وأن يتحمل دوره كباحث بما يسهم في تنمية ذاته مهنيًا وتطوير أدائه وتحسين واقعه التعليمي (ص. ٣٧٦)

فالسبيل الأمثل لتطوير العملية التعليمية وتصحيح مسار الأداء التعليمي للممارس التربوي وحل المشكلات المتصلة بالواقع التربوي يكمن في قيام باحث ممارس بدراساتها؛ لكونه المتعايش معها، والأقدر على إدراك العلاقات الناشئة بين المتغيرات المتعددة والممارسات الفعلية المؤثرة في نشأة المشكلات التعليمية. فقد أكدت دراسة أوسويتشرو وآخرون (٢٠٢١) فاعلية بحوث الفعل في استقراء مشكلات الواقع التعليمي ومعالجتها، فهي تعتمد بشكل أساسي على معايشة المعلم للواقع التعليمي فضلاً عن دورها في التنمية المهنية للمعلم وتطوير أدائه المهني. وهو ما توصلت إليه دراسة توليا وأفرايميدس (Toulia&Avramidis,2023) من التأكيد على فاعلية بحوث الفعل في استكشاف أدواراً جديدة للمعلمين كباحثين، وفي تعزيز قدرة المعلمين على تطوير أقرانهم وتطوير برامج التدريس وتحسين المستوى الأكاديمي والاجتماعي لطلابهم. كما أوضحت دراسة عطيفة (٢٠٠٦) أن التوجهات التربوية الجديدة تؤكد على أن تطوير التربية ينبغي أن يأتي من داخل المدرسة وليس من خارجها، وأنه من الضروري عند تأهيل المعلم وإعداده أن يتم تدريبه على كيفية التعامل مع ما يواجهه من مشكلات وكيفية تنمية نفسه مهنيًا من خلال ممارسة بحوث الفعل.

وبالرغم من الأهمية التربوية لبحوث الفعل إلا أن العناية بتطبيقها في التعليم العام في المملكة العربية السعودية محدود جداً، حيث توصلت الدراسة الاستطلاعية التي قامت بها السلمي والخوتاني (٢٠٢١) أن ما نسبته ٨٦٪ من عينة المعلمات المستجيبات لم يقمن بإجراء بحث إجرائي من قبل، في

حين أن ٥٨٪ من المستجيبات قد سمعن بالبحث الإجمالي، وأن ٦٦٪ منهن لا يعرفن الفرق بين البحث العلمي والإجمالي. (ص.٢٧٥). كما توصلت دراسة السعداوي (٢٠١٨) أن درجة توافر الممارسات المرتبطة بأبعاد بحوث الفعل لدى معلمات المدارس الثانوية بمكة المكرمة متوسطة، ولا ترقى للحد المأمول لمعرفتهم بمفهوم بحوث الفعل، وتوصلت لعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات معلمات المدارس الثانوية عامة والعلوم خاصة تعزى للخبرة التدريسية والمؤهل العلمي، بالرغم من كون بعض أفراد عينة الدراسة من ذوي الدراسات العليا، وتم عزو ذلك من قبل الباحثة لعدم دراستهم مقررات عن بحوث الفعل قبل الخدمة في برامج الإعداد، وكذلك عدم التدريب عليها أثناء الخدمة. كما يؤكد على أن مقررات حلقة البحث وطرق البحث العلمي المقدمة في برامج الدراسات العليا تركز على البحوث المعتادة وتغفل بحوث الفعل، كما كشفت نتائج الدراسة أن دور بحوث الفعل في تحسين الممارسات المهنية لمعلمات المرحلة الثانوية جاء بدرجة ضعيفة. ووفقاً لذلك أوصت دراسة السعداوي (٢٠١٨) بضرورة التركيز على ممارسة بحوث الفعل بالمدارس وتعزيز قيمها لدى المعلمات، وضرورة مشاركة المشرفات التربويات في تطبيق هذا النوع من البحوث في المدارس وتقديم الدعم الفني للمعلمات، وضرورة تضمين بحوث الفعل في برامج إعداد المعلم قبل الخدمة والتدريب على ممارستها وتطبيقها.

• وتأسيساً على ما سبق فإن تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية يعد ضرورة تربوية لمواكبة التوجهات العالمية الحديثة، التي تركز على مدخل بحوث الفعل في عملية تطوير العملية التعليمية، وتطوير الإعداد المهني للممارس التربوي، مما يساهم في توجيه المشاريع المستقبلية التي تقدمها وزارة التعليم لتطوير وتحسين العملية التعليمية وفق ما يتناسب مع تطلعات القيادة الرشيدة ورؤية المملكة ٢٠٣٠، وفي ضوء ما تكشف عنه بحوث الفعل من متطلبات الواقع التعليمي، وما تفيد من حلول فعالة في معالجة المشكلات الفعلية في الواقع التعليمي.

ويرتكز تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية على تحديد المتطلبات اللازم توافرها لتحقيق الغايات المنشودة منها، وتحقيقاً لذلك آثرت الباحثة دراسة موضوع متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية.

أسئلة البحث:

١. ما الأسس النظرية لبحوث الفعل في التعليم العام؟
٢. ما معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية؟
٣. ما متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية؟

أهداف البحث:

1. إيضاح الأسس النظرية لبحوث الفعل في التعليم العام.
2. إبراز معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية.
3. توضيح متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية.

أهمية البحث: تبرز أهمية البحث على النحو التالي:

1. يساهم في توجيه الخطة التطويرية للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية لتواكب التوجهات الحديثة التي تؤكد على أهمية الاستناد على بحوث الفعل في تطوير العملية التعليمية، وتحقيق التأهيل والتنمية المهنية للممارسين التربويين.
2. يساعد في نشر ثقافة بحوث الفعل بين الممارسين التربويين ويمدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتميتها لديهم لتطبيق بحوث الفعل في التعليم العام، مما يعزز دورهم في تطوير العملية التعليمية والإسهام في صناعة القرار التعليمي.
3. يقدم مرجعية علمية تساعد صناع القرار بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية لإدراك المتطلبات اللازمة لتوافرها لتطبيق بحوث الفعل في التعليم العام.
4. من المأمول أن يوجه أنظار واضعي السياسات التعليمية لجعل بحوث الفعل مرتكزاً من مرتكزات عملية تطوير النظام التعليمي وسياساته، والارتقاء بجودة العملية التعليمية وعناصرها، في ضوء الإدراك الدقيق لمشكلات الواقع التعليمي وفاعلية النتائج والحلول الملائمة لها الناتجة عن تطبيق بحوث الفعل.
5. يوجه مصممي ومطوري برامج إعداد المعلم والممارس التربوي للاهتمام ببحوث الفعل ومتطلباتها المعرفية والمهارية، كمدخل لتأهيلهم مهنيًا؛ للقيام بدورهم كباحثين تربويين قادرين على حل مشكلات الواقع التعليمي وكمشاركين في صناعة القرار في الميدان التربوي التعليمي.

منهج البحث وأداته:

استخدمت الباحثة لتحقيق أهداف البحث المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي؛ لعرض الأسس النظرية لبحوث الفعل في مؤسسات التعليم العام، كما استخدمت المنهج النوعي بتطبيق أداة المقابلة شبه المقننة مع عينة من خبراء التربية، باستخدام أسلوب المجموعة البؤرية؛ بهدف التعرف على معوقات ومتطلبات تطبيق بحوث الفعل في مؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظرهم.

حدود البحث: تمثلت حدود البحث فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على تحديد متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية المتصلة بثلاثة أبعاد: (السياسات التنظيمية، البيئة التعليمية، تأهيل الممارسين التربويين في التعليم العام).

- **الحدود البشرية والمكانية:** تم إجراء المقابلة مع بعض من خبراء التربية الأكاديميين (أعضاء هيئة التدريس) بمرتبة أستاذ وأستاذ مشارك في كل من جامعة أم القرى، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الأمير سطاتم بن عبد العزيز، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، كما تم اختيار عينة من خبراء التعليم العام من المشرفات التربويات بإدارة تعليم مدينة مكة المكرمة كعينة ممثلة.
- **الحدود الزمانية:** تم تطبيق أداة البحث في عام ١٤٤٦هـ.

مصطلحات البحث:

- **متطلبات:** يعرفها رشوان (٢٠١٠) بأنها: "الشروط والأشياء الواجب توافرها لبناء قدرات الأفراد في مؤسسة معينة (معارف- خبرات- مهارات- قدرات عقلية)، لتحقيق الأهداف المطلوبة لهذه المؤسسة. (ص.٢٩٠١)
- **بحوث الفعل:** يعرف قورة (٢٠١٦) بحوث الفعل في التعليم بأنها: "دراسة لوضع المدرسة لفهم وتحسين جودة العملية التعليمية ومن ثم معرفة كيفية تحسين الممارسات التربوية أو حل مشكلات الفصول الدراسية والمدارس، واستخدام بحث الفعل كعملية منهجية يقدم العديد من فرص المنفعة للعاملين في مهنة التدريس، وتشمل هذه الفرص تيسير التنمية المهنية للمعلمين وزيادة قدرتهم على التغلب على الهوة بين البحث والممارسة" (ص.٢٥٤)
- **التعليم العام بالمملكة العربية السعودية:** هو مرحلة التعليم الأساسي الذي يسبق التعليم الجامعي والمقدم للطلبة وفق نظام التعليم في المملكة العربية السعودية، والذي يتضمن مرحلة الطفولة المبكرة، والابتدائي، والمتوسط، والثانوي.
- **وتعرف الباحثة متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام إجرائياً بأنها:** الأمور اللازم توافرها لتطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية بفعالية، ذات الصلة بالسياسات التنظيمية والبيئة التعليمية، وتأهيل الممارسين الباحثين في التعليم العام (معرفة، ومهارياً).

الدراسات السابقة:

باطلاع الباحثة على الدراسات السابقة ذات الصلة الوثيقة بموضوع البحث الحالي، وجدت بعض النتائج التي تدعم البحث وتؤكد قضيته المحورية، وتعرضها الباحثة وفق ما يلي:

توصلت دراسة أحمد وباسيلي (٢٠٢٤) أن برامج التدريب التي تلقتها المعلمات قبل وأثناء التحاقها بفصول مدارس الفصل الواحد لم تتطرق لمفهوم ومكونات البحث التربوي الإجرائي، ووجود قصور في الجدارات المهنية الشخصية والفنية والمهنية والإنتاجية التي يجب أن تتميز بها معلمات مدارس الفصل الواحد، وتعدد وتنوع المشكلات التي تواجهها معلمات مدارس الفصل الواحد بين مشكلات أكاديمية ومجتمعية ونفسية وثقافية واقتصادية، وانتهى البحث لصياغة مجموعة من الآليات الإجرائية لتوظيف بحوث الفعل كمدخل لتنمية الجدارات المهنية لمعلمات مدارس الفصل الواحد بمحافظة الفيوم .

وأُسفرت نتائج دراسة القحيز (٢٠٢٤) لوجود فرق دال إحصائياً بين متوسطي درجات أفراد العينة في التطبيق القبلي ومتوسط درجاتهم في التطبيق البعدي، المرتبط بالمهارات المعرفية لبحوث الفعل لصالح درجاتهن في التطبيق البعدي، وهذا يشير لفعالية البرنامج التدريبي المقترح في تنمية مهارات بحوث الفعل لدى معلمات العلوم الشرعية قبل الخدمة.

وتوصلت دراسة أحمد وآخرون (٢٠٢٢) لتقديم تصور مقترح لتوظيف بحوث الفعل في تطوير أداء معلمي المرحلة الثانوية بالكويت والتغلب على المشكلات التي تواجههم بما يتناسب مع واقع المجتمع الكويتي.

كما توصلت دراسة السلمي، والخوتاني (٢٠٢١) لوجود صعوبات تواجه المعلمات في إعداد البحوث الإجرائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات، منها ما يتصل بالمعلم، وكان من أبرزها كثرة الأعباء وتعدد المسؤوليات التعليمية، وانعدام المعرفة بالمراكز والمؤسسات البحثية وضعف التواصل معها، والافتقار لمهارات البحث الإجرائي، ومنها ما يتصل ببيئة العمل ومن أبرزها فجوة التواصل بين ممثلي قطاعي التعليم العام والعالي في مجال البحوث، ضعف التشجيع وقلة الحوافز، ندرة برامج التنمية المهنية، ومن الصعوبات أيضاً ما يتعلق بالمجتمع والبيئة المحيطة ومنها ندرة المكتبات، ورفض بعض الأفراد الخضوع للدراسة، وضعف إسهام الجهات والمؤسسات المعنية بالبحوث في تقديم المساعدة للمعلم الباحث.

بينما توصلت دراسة الفضالي (٢٠٢١) إلى أن أهم المتطلبات اللازمة لقيام عضو هيئة التدريس بالجامعات بإجراء بحوث الفعل بصورة فعالة: امتلاك القدرة على توظيف مهارات التفكير العليا، وامتلاك القدرة على فهم العلاقة بين الظاهرة وسياقها وقيام الكلية بتوفير الحرية المهنية لعضو هيئة التدريس.

وأُسفرت نتائج دراسة المتولي (٢٠٢١) لوجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع العبارات، لصالح البديل تتحقق بدرجة متوسطة لواقع استخدام بحوث الفعل في التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة الدقهلية.

وتوصلت دراسة يونس (٢٠٢١) لوجود ثغرة وفجوة بين الباحثين الأكاديميين والممارسين التربويين، مما يزيد الفجوة بين مواقع إنتاج المعرفة وجهات تطبيقها، ولمعالجة تلك الأزمة اقترحت الدراسة آليات لدمج البحث التربوي وتكامله مع واقعه في ضوء منهجية بحوث الفعل كمدخل لتحسين واقع البحث التربوي وتوثيق اتصاله بواقعه.

وتوصلت دراسة عباس وسليم (٢٠٢٠) لوضع تصور مقترح لاستخدام بحوث الفعل لتنمية الكفايات المهنية والإدارية لمشرفي التربية العملية بكليات التربية.

وتوصلت دراسة المروعي والوذناني (٢٠١٩) لاقتراح تصور لإنشاء مراكز بحثية مصغرة داخل المدارس والمعاهد والجامعات مرتبطة بمركز بحثي مركزي؛ لتفعيل بحوث الفعل والبحوث الإجرائية بألية سهلة وميسرة ومرتبطة بقواعد بيانات رسمية، حيث يشترك في هذه البحوث جميع المشاركين في المنظومة التعليمية مما يساهم في تنمية مهارات المستقبل.

وتوصلت **دراسة السعداوي (٢٠١٨)** أن درجة توافر الممارسات المرتبطة بأبعاد بحوث الفعل لدى معلمات المدارس الثانوية بمكة المكرمة بصفة عامة متوسطة، ولا ترتقي للحد المأمول لمعرفةهم بمفهوم بحوث الفعل، وتوصلت لعدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات معلمات المدارس الثانوية عامة والعلوم الخاصة، تعزى للمؤهل العلمي والخبرة التدريسية، وعزت الباحثة ذلك لعدم حصولهم على دورات في بحوث الفعل أو مقررات عن بحوث الفعل قبل الخدمة في برامج الإعداد وعدم التدريب عليها أثناء الخدمة، كما توصلت نتائج الدراسة أن دور بحوث الفعل في تحسين الممارسات المهنية لمعلمات المرحلة الثانوية جاء بدرجة ضعيفة.

وتوصلت **دراسة غنيم (٢٠١٧)** لإسهام بحوث الفعل في تحقيق التنمية المهنية المستدامة للمعلمين.

وأما **دراسة الشخبي والأترابي (٢٠١٧)** فقد توصلت إلى أن بحث العمل أحد طرق البحث التطبيقي التي تسهم في تنمية الكفاءات البحثية لدى المعلمين، حيث تساعد على تضيق الفجوة بين البحث التربوي التقليدي وممارسات المعلم داخل الفصل والمدرسة، كما تساعد المعلم على تطبيق أسلوب التقويم الذاتي لممارساته وتبادل الخبرات والمهارات والمعلومات البحثية بين المعلمين والمسؤولين في المستويات الإدارية الأعلى، مما يمكن من تقويم أداء المعلمين بطريقة أكثر دقة.

وتوصلت **دراسة قورة (٢٠١٦)** أن مصطلح بحث الفعل أو البحث الإجرائي يشير إلى الطريقة العملية التي يتم بها النظر إلى العمل البحثي الخاص، للتأكد من أن العمل المطلوب أداءه يتم على الوجه الذي نريده أن يكون، ويتم البحث الإجرائي من قبل القائم على العمل نفسه، ولذلك يُعرف بالبحث القائم من قبل الممارس.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يتشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في الاهتمام ببحوث الفعل وربطها بالتعليم، إلا أنه يختلف عن الدراسات السابقة في مجال الاهتمام ببحوث الفعل؛ حيث تبين من خلال العرض السابق للدراسات السابقة ارتكاز بعض منها على الربط بين بحوث الفعل والتنمية المهنية للمعلم بشكل خاص والعاملين في المجال التعليمي بشكل عام كدراسة أحمد وباسيلي (٢٠٢٤) التي اهتمت بواقع تطبيق معلمات الفصل الواحد لمنهجية بحوث الفعل في التعامل مع ما يواجههن من مشكلات، وتحديد أبرز آليات توظيف منهجية بحوث الفعل لتنمية الجدارات المهنية لمعلمات مدارس الفصل الواحد بمحافظة الفيوم، ودراسة القحيز (٢٠٢٤) التي هدفت نقصي فعالية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات بحوث الفعل لدى معلمات العلوم الشرعية قبل الخدمة في ضوء متطلبات التنمية المهنية، ودراسة أحمد وآخرون (٢٠٢٢) التي هدفت تقديم تصور مقترح لتوظيف بحوث الفعل في تطوير أداء معلمي المرحلة الثانوية بالكويت، كما اتصل اهتمام دراسة السلمي، والخوتاني (٢٠٢١) بالصعوبات التي تواجه المعلمات في إعداد البحوث الإجرائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات بمحافظة ينبع، واهتمت دراسة المتولي (٢٠٢١) برصد واقع استخدام بحوث الفعل في التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمحافظة الدقهلية، وارتكزت دراسة عباس وسليم (٢٠٢٠) على

توظيف بحوث الفعل لتنمية الكفايات المهنية والإدارية لمشرفي التربية العملية بكليات التربية، وكذلك دراسة غنيم (٢٠١٧) ودراسة قورة (٢٠١٦) حيث ربطت بحوث الفعل بالتنمية المهنية للمعلمين، واقتصرت دراسة السعداوي (٢٠١٨) على استطلاع رأي المعلمات بالمدارس الثانوية الحكومية للبنات بمكة المكرمة، حول معرفتهن بمفهوم بحوث الفعل ومعرفة دورها في تحسين ممارساتهن المهنية وتحقيق التنمية المهنية والابتكارية. وتناولت دراسة الشخبي والأترابي (٢٠١٧) بحث العمل كطريقة لتنمية الكفاءات البحثية لدى المعلمين.

بينما توجه اهتمام بعض الدراسات ببيان متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم كدراسة الفضالي (٢٠٢١) التي أوضحت متطلبات تطبيق بحوث الفعل في كليات التربية بالجامعات المصرية، ودراسة المروعي والوذناني (٢٠١٩) التي قدمت تصورًا مقترحًا لمعامل بحوث الفعل المصغرة لتنمية مهارات المستقبل لدى طلاب الجامعة. ومن الدراسات ما توجه اهتمامها بربط مدخل بحوث الفعل بتحسين البحث التربوي كدراسة يونس (٢٠٢١) التي تناولت تحسين البحث التربوي في ضوء مدخل بحوث الفعل، كمنهجية مفيدة في دراسة الظاهرة التربوية في سياقها التربوي والاجتماعي والثقافي مما يسهم في تحقيق التكامل بين البحث التربوي والواقع التعليمي، بينما ركز البحث الحالي على المعوقات التي تحد من تطبيق بحوث الفعل ومتطلبات تطبيقها في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية. وتفضل الباحثة ذلك من خلال استعراض المحاور التالية:

المحور الأول: الأسس النظرية لبحوث الفعل بمؤسسات التعليم العام:

أولاً: مفهوم بحوث الفعل:

يعرف جان ماكنيف (McNiff,2015) بحوث الفعل (Action Research) بأنها: مصطلح يتكون من كلمتين Action بمعنى إجراء أو فعل أو ممارسة، و Research بمعنى بحث، لذا فهو البحث الذي يقوم على الفعل أو الممارسة، وأن الربط بين المصطلحين (البحث) و (الفعل) يوضح الفكرة الأساسية والهدف منه، فمصطلح البحث يعني استخدام المنهج العلمي المتمثل في جمع البيانات، الكتابة، القراءة والاستدلال والتفكير، ومصطلح (الفعل) يتمثل في إجراء أو تنفيذ استراتيجيات التعامل مع التحديات أو حل المشكلات أو إحداث التغيير المقصود أي الفعل والتدخل، والأهم من ذلك أن كلاً من البحث والإجراء لا ينفصلان عن بعضهما البعض، هذا ما يعطي للبحث قوة هائلة لتحسين الممارسات التدريسية.

ويعرفها ميلز (mills,2011) بأنها: "استقصاء منظم يطبق بواسطة المعلمين أو المديرين مع التربويين لجمع معلومات عن كيفية عمل بعض المدارس وما يتم بها من ممارسات تدريسية وكيفية تعلم الطلاب، لتحسين وفهم الطرائق التدريسية التي أثبتت فاعليتها، فهو وسيلة لإشراك الممارسين للتخطيط والملاحظة والفعل والتأمل بهدف تطوير أدائهم وممارساتهم التعليمية أو حل مشكلات تواجههم في العملية التعليمية" (ص. ١٩٢)

ويتضح من خلال التعريفين السابقين أن لبحوث الفعل عدة مميزات تعلق بها على البحوث التربوية الأكاديمية تتمثل في كونها أشد ارتباطاً بالواقع التعليمي تبعاً لقيام الممارسين بها، وتبعاً لدراستها

للمشكلات في سياقها الثقافي والاجتماعي المحيط بها، كما أنها تتيح للممارسين المشاركة الفعالة في التخطيط والتطوير للعملية التعليمية والإسهام في حل مشكلاتها وتحسين ممارساتهم التعليمية.

وهذا ما أكد عليه تعريف الشخبي والإتربي (٢٠١٧) حيث يعرفانها بأنها "أحد مناهج البحث العلمي الذي يهتم بالبحث في مشكلة واقعية مباشرة في زمان ومكان معين، يشارك في تطبيقه المعلمون وغيرهم من ممارسي العملية التربوية كعنصر أساسي. ويهدف إلى جانب حل المشكلة تحسين ممارستهم التربوية، وتحسين الموقف التعليمي والعلاقات الاجتماعية المتضمنة في هذا الموقف، وتحسين العملية التعليمية ككل. وهو منهج منظم يعتمد على الإجراءات العلمية وللمشاركين فيه حق التقويم الذاتي لممارستهم التعليمية وإحداث تعديلات فيها" (ص.٥٣٤-٥٣٥).

وتعرفها المروعي والوذناني (٢٠١٩) بأنها: "بحث ينبع من مشكلات المعلم، فهو الذي يحدد المشكلة في سياقها، وهو الذي يبحثها، وي طرح الحلول والإجراءات لفهمها، مبتدئاً بما يحصل في الصف، والخروج بعدها إلى منظور أوسع، كما يقوم بربط المشكلة بالسياق الثقافي الاجتماعي، وهذا يتطلب تأمل المعلم الباحث صاحب الهموم بإيجاد الحل الأمثل للمشكلة، وهنا يعتبر التأمل ركيزة البحث الإجرائي" (ص.٦٤٠).

وتستخلص الباحثة مما سبق أن **بحوث الفعل في التعليم العام**: منهجية علمية يطبقها الممارسين من معلمين وإداريين أو مشرفين تربويين؛ لمعالجة المشكلات الواقعية التي تواجههم في ضوء سياقها الثقافي والاجتماعي المكون لها والمؤثر فيها، والتي تتصل بالعملية التعليمية وعناصرها وأدائها التعليمي بغرض إصلاح وتطوير المؤسسات التعليمية والممارسات التربوية للعاملين بها وتطوير أدائها التعليمي.

فبحوث الفعل تعد مدخلاً لعملية الإصلاح والتحسين والتطوير للمؤسسات التعليمية والممارسات التربوية للعاملين بها، وترتكز على تأمل الباحث الممارس لممارساته التعليمية والتقييم الذاتي لأدائه واستقصاء الواقع التعليمي وجمع البيانات منه وتفسيرها، في ضوء النظريات العلمية، وصولاً لحل مشكلة راهنة أو تحسين وتطوير الأداء التعليمي وممارساته التربوية، وتطبيق الحلول التي تم التوصل لها والممارسات الجديدة في الواقع التعليمي للتأكد من فاعليتها في تطويره وتحسين أداء العاملين به.

ثانياً: أهداف بحوث الفعل في التعليم العام:

يتضح من خلال بيان مفهوم بحوث الفعل ارتكاز الغرض من استحداثها على تحسين وتطوير الممارسات التعليمية من قبل الممارسين أنفسهم، وينبثق من هذا الغرض عديدة ذكر منها يونس (٢٠٢١، ص.١٨٨١)

١. إحداث تغييرات تحويلية إيجابية في مسار المؤسسة التعليمية أفراداً وعمليات.
٢. تحويل دور المعلم من الدور التقليدي إلى المعلم الباحث المبدع وتمكينه من مهارات البحث العلمي وحل المشكلات.

٣. تمكين المعلم من صناعة القرار وقيادة عمليات التغيير والتطوير في واقعه التربوي.

٤. الوصول لحلول واقعية ومنطقية للمشكلات التعليمية وتنفيذها.
٥. إشراك المعلمين والطلاب في عمليات الإصلاح والتغيير التربوي.
٦. إتاحة الفرص وزيادة الدافعية للمعلم نحو التعلم الذاتي والنمو المهني.
٧. تجسير الفجوة بين نظريات التربية وممارساتها وعملياتها.

ويضيف حسن (٢٠١٤، ص.٤١٠) تطوير المستوى المهني للممارس واعطائه رؤية جديدة عن الوسائل الأكثر فاعلية لتحقيق المخرجات التربوية المرغوبة، وتغيير الممارسات الحالية إلى ممارسات أفضل بصورة فورية، ومراعاة اهتمامات الأشخاص العاملين داخل نظام معين؛ بهدف تغيير هذا النظام بما يتوافق مع رغباتهم وهذا يتطلب التزام متبادل بين الباحث والقائمين على النظام والمشاركة النشطة لتحقيق هذا الهدف المزدوج.

ومن خلال اطلاع الباحثة تضيف لما سبق من أهداف ما يلي:

١. استخدام الممارسين التربويين منهجية علمية لمواجهة المشكلات التعليمية والوصول لحلول واقعية وقابلة للتطبيق والتقييم المستمر لنتائجها والتأكد من فعاليتها بشكل مباشر وسريع.
٢. تحسين عملية التقييم الذاتي للمعلمين وممارساتهم.
٣. الارتقاء بجودة الممارسات التعليمية للعاملين بها بطريقة ذاتية.
٤. التحسين الذاتي لجودة مؤسسات التعليم العام من خلال بحوث الفعل التي يقدمها العاملين بها.
٥. تحويل دور المعلم والعاملين بالمؤسسات التعليمية من مستهلكين للمعرفة لمنتجين ومطورين لها.
٦. تعزيز العمل التعاوني بين زملاء المهنة والتفاعل فيما بينهم لحل المشكلات التربوية المشتركة بينهم.

ثالثاً: خصائص بحوث الفعل في التعليم العام:

تتسم بحوث الفعل بعدة خصائص تعزز من مكانتها التربوية في تحسين وتطوير الواقع التعليمي، ويوضح أحمد وباسيلي (٢٠٢٤، ص.٣٩٨) أبرز خصائصها بأنها: بحوث واقعية، محددة، مرنة، تشاركية، عملية تطبيقية، استقصائية، دورية، ممتدة المعرفة. ويضيف عباس وسليم (٢٠٢٠، ص.٢٩٧) كونها بحوث مرنة يمكن للباحث أن يعدل على إجراءاته أثناء عملية البحث، أو في حالة حدوث ظروف طارئة تستدعي التعديل. ويذكر الشخبي والإتربي (٢٠١٧) من خصائصها أنها شكل صادق للبحوث التطبيقية تستخدم الطريقة العلمية في حل المشكلات اليومية، وتستخدم الأساليب والأدوات الكمية والكيفية، وتستخدم دائرة حلزونية تربط بين العمل والتأمل النقدي، وتعمل على إلغاء الفجوة بين النظرية التقليدية والممارسة التربوية.

ويذكر الفضالي (٢٠٢١، ص.١٨٠) من خصائص بحوث الفعل كونها: بحث إجرائي وواقعي يركز على المشكلات العملية الواقعية التي تواجه العاملين داخل الصفوف والمؤسسات التعليمية، بحث محدد ومحلي يتعامل مع ظاهرة معينة ويركز على حالات محددة في الزمان والمكان، كما أنه بحث يتعامل مع مشكلات تظهر في بيئات معينة وظروف محددة وليس ظواهر وإشكالات بحثية عامة، بحث تشاركي: ينجزه معلم واحد متعاوناً مع زملائه وبمشاركة الطلاب وغيرهم من أعضاء المجتمع التعليمي،

بحث عملي تطبيقي: يقوم بتحديد ووضع الإجراءات وتطبيقها واستخلاص النتائج وتوظيفها بشكل مباشر.

ويمكن للباحثة تفصيل بيان خصائص بحوث الفعل في التعليم العام وفق ما يلي:

١. تعالج مشكلة تربوية واقعية قائمة بالفعل:

أن مما يميز بحوث الفعل واقعتها أي انطلاق عملية تحديد مشكلة البحث من استقصاء وتحليل الباحث الممارس للواقع التعليمي وإدراكه للمشكلات الخاصة بالفصل الدراسي أو البيئة المدرسية في ضوء السياق الاجتماعي والثقافي المحيط بها؛ مما يوفر للباحث درجة عالية من المصداقية والشفافية وإمكانية تطبيق الحلول المتوصل لها والتأكد من فعاليتها. حيث أوضح يونس (٢٠٢١) أن بحوث الفعل تتمركز حول فهم وتغيير الواقع في اتجاه التحسين والتطوير، وتتوقف فاعلية ونجاح هذا التغيير على أن يكون الفاعل الرئيس في هذه البحوث هو فرد أو مجموعة أفراد معاشين للواقع الاجتماعي والتربوي الفعلي، حيث إنهم الأكثر إحساساً وإدراكاً لمشكلاتهم والأقدر على تحديدها (ص.١٨٨٠). كما يذكر (الفضالي، ٢٠٢١) " أن بحوث الفعل تبدأ من دراسة الواقع والتعرف على جوانبه المختلفة، وعلى نقاط القوة والضعف به، ثم اتخاذ قرار يساعد على تحسين وتطوير ذلك الواقع، في ضوء ما يتم اتخاذه من ملاحظة وقياس وتقويم مستمر" (ص.٣٢٠). كما أن نتائج بحوث الفعل تختص بالواقع وتتلائم معه، حيث يذكر دهشان (٢٠٠٦) أن "بحوث الفعل تركز على سياقات محددة ويتطلب ذلك ألا يكون هناك انفصال بين النظرية والتطبيق (الفعل)، وأنها تلتزم بفكرة أن اختبار أي نظرية يجب أن يكون في قدرتها على حل المشكلات في مواقف الحياة الواقعية" (ص.١٣٧).

٢. ترتكز على التأمل والتقييم الذاتي لممارسات المهنة: تتسم بحوث الفعل بخاصية التأمل الذاتي والتفكير العميق وإعادة التفكير فيما يمارسه الباحث في مهنته، وتقييم مستوى أدائه وتحديد المشكلات المؤثرة على أدائه المهني؛ بهدف تحسين وتطوير الممارسات أو حل مشكلات تواجه العملية التعليمية تتصل بالممارسين لها أو المستفيدين، حيث يذكر قورة (٢٠١٦) أن بحوث الفعل شكل من أشكال التأمل الذاتي للقائم بالبحث؛ لأنه يعتمد كلياً على رأي الباحث نفسه في عمله (ص.٢٤٦).

٣. بحوث تطبيقية تهدف التحسين والتطوير للعملية التعليمية والممارسات التربوية للعاملين بها وحل مشكلاتها ولا يقتصر هدفها على التطور والنمو المعرفي النظري. حيث يؤكد غنيم (٢٠١٧) أن بحث الفعل ليس بحثاً نظرياً يتم التعامل معه داخل أروقة المكتبات وعلى أرففها وليس مجرد تعلم شيء ما عن موضوع يثير الاهتمام، كما أنه ليس حلاً لمشكلة عارضة بالمعنى المتداول وإنما هو السعي لمعرفة كيفية التحسين، وهو ليس بحثاً على الناس أو عنهم أو إيجاد جميع المعلومات المتاحة عن موضوع معين، إنما هو عمل تعاوني يتشارك فيه العاملون أملاً في تحسين مهاراتهم وتقنياتهم واستراتيجياتهم. (ص.٢٣٣). كما أنها لا تعتمد لدراسة متغير أو عدد من المتغيرات بشكل مستقل، بل تعتمد لدراسة مجموعة من المتغيرات في تفاعلها مع بعضها البعض في الموقف

التعليمي الواقعي: "ومثال ذلك يتعامل بحث العمل مع العوامل الشخصية والأسرية والمدرسية والمجتمعية في تفاعلها مع بعضها، والتي تؤدي إلى تسرب بعض التلاميذ من المدرسة" (ص. ٥٤٤).

٤. عملية تشاركية: تتسم بحوث الفعل بخاصية مشاركة العاملين في العملية التعليمية والمستفيدين منها مع الباحث الممارس، وقد تتسع دائرة التشاركية فتتسع بين الباحث الممارس والخبراء الأكاديميين؛ لتحقيق معرفة دقيقة بأبرز النظريات الحديثة في تحسين وتطوير الممارسات التربوية وحل المشكلات التعليمية، "فالتعاون المتبادل بين المشاركين في البحث أو فريق العمل المعاش لواقع ينعكس على طبيعة الإجراءات والنتائج، فنكون أكثر واقعية ومصداقية نظراً للاعتماد على تبادل الخبرات والمعارف بين الممارسين والخبراء، مما يعزز ويدعم معالجة المواقف التربوية" (الفضالي، ٢٠٢١، ص. ١٨٨٦).

٥. الدافعية الذاتية للقيام بهذا النوع من البحوث: فهي لا تفرض على الممارسين التربويين من جهات خارجية، بل تتبع من إحساسهم بالمسؤولية تجاه تحسين الوضع الراهن والقصور الواقع في ممارساتهم.

٦. تتسم بالاستمرارية: تعد بحوث الفعل عملية مستمرة لا تتوقف عند مرحلة الوصول لحل، بل تعدد لتطبيقه وإعادة التأمل في مدى صلاحيته وملائمته لإحداث التحسين والتطوير المرغوب به، ومن ثم إعادة اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تكفل استمرارية التحسين والتطوير للعملية التعليمية وممارسات العاملين بها. (غنيم، ٢٠١٧، ص. ٢٣٤). ويصفها الفضالي (٢٠٢١) بأنها عملية دائرية وليست خطية، حيث تتم على شكل دورات حلقة أو حلزونية يتم في كل دورة عمليتين رئيسيتين هما الإجراءات والتأمل الناقد (ص. ٣٩).

٧. عدم قابلية نتائج بحوث الفعل للتعميم: إن نتائج بحوث الفعل غير قابلة للتعميم؛ نظراً لكونها تختص ببيئة تعليمية محددة، وتتصل بظروف خاصة، ويؤكد على ذلك غنيم (٢٠١٧) "أن نتائج بحوث الفعل محدودة وغير قابلة للتعميم على حالات أخرى، بسبب محدودية العينات أو الفئة المستهدفة" (ص. ٢٤٦).

٨. لا يشترط في بحوث الفعل الالتزام بالموضوعية وتجنب التحيز؛ لكون الباحث يعالج مشكلة محددة نابعة من بيئته الخاصة وممارساته "فهي موجودة بالفعل في البيئة التي يعمل فيها وهو بنفسه الذي يسعى إلى إيجاد حل لها وبناء عليه فإن قدرًا من التحيز لابد أن يكون ملازمًا للباحث" (عطيفة، ٢٠٠٦، ص. ٦٢-٦٣).

رابعاً: الأهمية التربوية لبحوث الفعل في التعليم العام:

تكتسب بحوث الفعل في التعليم العام أهمية تربوية تبعاً لخصائصها التي تميزها عن البحوث التربوية الأكاديمية، ويمكن توضيح أهميتها وفق ما يلي:

١. تسهم في تحسين وتطوير الأداء التربوي والممارسات التعليمية للكادر التعليمي والإداري في مؤسسات التعليم العام.

٢. تسهم في رفع مستوى الكفاءة الذاتية للكادر التعليمي والإداري وتعزز مهاراتهم وثقتهم بقدرتهم على حل المشكلات وصناعة القرار التعليمي، وتجعلهم يخضعون ممارساتهم التعليمية لمعايير تربوية. حيث يذكر عطيفة (٢٠٠٦) أنها تدعم وتعزز عمليات اتخاذ وصناعة القرارات، إذ يتولد شعور وإحساس بالكفاءة في حل المشكلات وفي اتخاذ قرارات تتصل بالعملية التعليمية. (ص. ١٠٧-١٠٨).

٣. زيادة وعي الكادر التعليمي والإداري بالمشكلات الطلابية ومسبباتها وتقوية شعورهم بالمسؤولية الذاتية تجاه الطلبة وحل مشاكلهم الناتجة عن قصور في الممارسات التعليمية. حيث يذكر عطيفة (٢٠٠٦) أن بحوث الفعل توفر مناخ مدرسي أكثر إيجابية حول الهموم الخاصة بالتدريس والتعلم، والتي ينبغي أن يكون لها الأولوية وضرورة السعي نحو معالجتها والتعامل معها بإيجابية. (ص. ١٠٧-١٠٨).

٤. المساهمة الفعالة للكادر التعليمي والإداري في حل المشكلات التعليمية، وتطوير العملية التعليمية وعناصرها من معلم ومنهج وأساليب تربوية بشكل ذاتي وأكثر تناسبا مع الواقع؛ مما يسهم في "تحقيق عملية الاكتفاء المعرفي التربوي الذاتي في دراسة المشكلات التعليمية وصياغة حلولها" (يونس، ٢٠٢١، ص. ١٨٨٤).

٥. تمكين الممارسين للعملية التعليمية من تجريب النظريات التربوية الحديثة، والتحقق من مدى ملاءمتها لحل مشكلات الواقع التعليمي، وتحسين العملية التعليمية وتطوير ممارساتهم التربوية؛ مما يكون لديهم دافعية ذاتية تجاه التجديد التربوي المستمر للعملية التعليمية وممارساتهم المهنية ومواكبة الاتجاهات التربوية الحديثة.

٦. تعزز التواصل الفعال وتبادل الخبرات والمهارات بين الباحثين الممارسين والباحثين الأكاديميين. (حسن، ٢٠١٤).

٧. تقدم حلولاً سريعة وأكثر ملائمة لمشكلات الواقع التعليمي الصفية والمدرسية والتي يصعب انتظار تقديم حلول لها من خارج البيئة التعليمية؛ مما يساعد على تضيق الفجوة بين البحث التربوي التقليدي وممارسات المعلم داخل الفصل كما تزيد من فرص توظيف النظريات المعرفية والتأكد من فعاليتها، فالطرق التقليدية عجزت عن تقديم حلول مباشرة وسريعة تشارك المعلم كممارس وباحث في حل المشكلات التربوية التي يتعرض لها. (أحمد وباسيلي، ٢٠٢٤، ص. ٣٩٦)

ويضيف الشخبي والإتربي (٢٠١٧) لما سبق أن بحوث الفعل "تساعد المعلم على تطبيق أسلوب التقويم الذاتي لممارساته، وتساعد المسؤولين في المستويات الإدارية الأعلى على تقويم أداء المعلمين بطريقة أكثر دقة" (ص. ٥٣٦).

خامساً: مجالات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام:

تتصل مجالات تطبيق بحوث الفعل بكافة عناصر العملية التعليمية، وبذكر قورة (٢٠١٦)، ص. ٢٤٩-٢٥٠) أنها تؤدي إلى تطوير الممارسات على عدة مستويات، على النحو التالي:

١. مستوى تطوير الطالب: وتتصل بتلبية احتياجات طالب معين أو مجموعة معينة من الطلاب.

٢. مستوى تطوير هيئة التدريس: مما يسهم في تحقيق التنمية المهنية المستدامة.
 ٣. مستوى تطوير المجموعة: أي تطوير الممارسات، حسب مجموعات الطلاب في مستوى معين.
 ٤. مستوى تطوير المؤسسة التعليمية: وتتصل بتغيير ممارسات الإدارة والقيادة والسياسات.
 ٥. مستوى التطوير الاجتماعي: ويشمل المجتمع الأوسع من أولياء الأمور وغيرهم من أصحاب المصلحة وتتصل بسلوكهم في التعامل مع المؤسسة التعليمية.
 ٦. مستوى تطوير المجتمع التعليمي الأوسع: عن طريق نشر نتائج هذه البحوث.
- كما يذكر عطيفة (٢٠٠٦، ص. ١٢٥) أنه يمكن للمعلم أن يستخدم بحوث الفعل في تعريف مدى تأثير منهج ما أو استراتيجية تعليمية ما، وذلك من خلال تحديد مستويات الطلاب التحصيلية واستجاباتهم لمختلف عناصر المنهج، كما يمكن استخدامها في رسم صورة شاملة لطالب معين.
- وتذكر عباس، وسليم (٢٠٢٠، ص. ٢٩٩) مجالات تطبيقها في المجال التربوي حيث تشمل: المشكلات التربوية التي ترتبط بالمناهج الدراسية وطرق التدريس وأساليب التعلم، والضعف في التحصيل واتجاهات الطلبة نحو المادة الدراسية، المشكلات النفسية والاجتماعية للطلبة، وعلاقة المدرسة بالمجتمع، والمشكلات المادية التي تتعلق ببيئة المدرسة ومرافقها والخدمات التي توفرها، والمشكلات الإدارية والفنية المتعلقة بعناصر العملية التربوية.
- وفي ضوء ما سبق توضح الباحثة مجالات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام وفق ما يلي:
- الممارسات التربوية: والتي تهدف تحسين وتطوير أساليب التدريس والتقييم.
 - المشكلات التعليمية: الناجمة عن السياق الاجتماعي والثقافي والتربوي وأنظمة السياسات التعليمية.
 - مشكلات تتصل بالمعلمين وتدريبهم أثناء الخدمة.
 - مشكلات تتصل بالمنهج التعليمي ومضامينه المعرفية والمهارية.
 - مشكلات الطلبة العلمية: كالمشكلات الناجمة عن تباين القدرات والامكانيات الفردية للطلبة، والتي تتطلب ممارسات تربوية متنوعة للمعلم تتناسب مع الفروق الفردية للطلبة، والمشكلات النفسية كالعنف والتوتر والهلع، والمشكلات الاجتماعية كضعف التواصل والتفاعل الاجتماعي مع الزملاء والانزالية.
 - مشكلات تتصل بتجهيزات البيئة التعليمية: والتي تتعكس سلبًا على ممارسات المعلمين وأدائهم ودفاعية الطلبة.
 - مشكلات تتصل بالنواحي الإدارية للمؤسسة التعليمية: كضعف التواصل بين الإدارة والمعلم أو ضعف التواصل بين الإدارة وأولياء الأمور، وقد تتصل بكفاءة الاتصال بين الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية.

سادساً: أنواع بحوث الفعل في التعليم العام:

تتنوع بحوث الفعل بحسب جهة تنفيذها إلى عدة أنواع إلا أن كافة أنواع "هذه الأبحاث لا تتعرض إلا للأوضاع والممارسات التي يستطيع الباحث إحداث تغيير فيها بالاتجاه المرغوب ولا تتعرض للجوانب التي لا يستطيع التدخل فيها أو تغييرها" (غنيم، ٢٠١٧، ص. ٢٥١) ويمكن توضيح هذه الأنواع على النحو التالي:

● **بحوث الفعل الفردية:** يتولى الباحث الممارس في هذا النوع القيام بالبحث وإجراءاته وتنمية مهاراته البحثية والعلمية بشكل منفرد حيث يدرس مشكلة محددة في بيئته التعليمية تتصل بفصله الدراسي أو مدرسته، ومن الممكن أن يتلقى الدعم من المشرفين التربويين والمدير وأولياء الأمور.

● **بحوث الفعل التشاركية:** ويقوم بها فريق عمل يتكون من معلمين فأكثر تجمع بينهم مشكلة محددة تتصل بفصل دراسي أو عدد من الفصول في ذات المدرسة، أو مشكلة مشتركة بين المعلم والإداري أو عدد من المشرفين التربويين في مدرسة واحدة، ويتسم هذا النوع بتحقيق فهم أعمق للممارسات المؤثرة في العملية التعليمية والمشكلات الناجمة عنها، وإمكانهم أن "يتلقون الدعم والمساعدة من أفراد خارج المدرسة كالمجتمع المحلي والمجتمع الأكاديمي" (الفضالي، ٢٠٢١، ص. ١٨٨٤)، ومن بحوث الفعل التشاركية أيضاً البحوث المشتركة بين خبراء التربية من الأكاديميين والممارسين في التعليم العام، حيث يزود الخبراء الأكاديميين الممارسين بالنظريات التربوية الحديثة، ويعمد الممارسين لتحليل وتقصى المشكلات من الواقع التعليمي واختيار صلاحية النظريات الحديثة في حلها وتجريبها في الواقع، ويتعاونون معاً في صياغة الحلول والبدائل واختيار الأنسب منها أو التحول لغيرها. وبعد هذا النوع من أرقى أنواع بحوث الفعل؛ لما يسهم به من انفتاح فكري وتكامل معرفي وتبادل للخبرات بين الخبراء والباحثين الممارسين، ولما تحققه من مشاركة فعالة للممارسين في تحسين العملية التعليمية عوضاً عن كونهم مستهلكين للمعرفة يطبقون النظريات التربوية دون التأكد من مدى تناسبها مع الواقع التعليمي.

ويضيف الفضالي، (٢٠٢١، ص. ١٨٨٥) والشخبي والإتربي (٢٠١٧، ص. ٥٣٧-٥٣٨) أنواع أخرى لبحوث الفعل ومنها:

● **بحوث فعل على النطاق المدرسي:** ويكون التركيز فيها على قضية تشغل جميع أفراد المدرسة ويقوم الفريق البحثي الجماعي بالسعى لحل المشكلة، ويتلقون الدعم من أولياء الأمور.

● **بحوث فعل على نطاق المنطقة أو الإدارة التعليمية:** يهتم هذا النوع باختيار مشكلة مشتركة بين عدة مدارس أو إدارات تعليمية، ويتم تخطيطه وتنفيذه عن طريق عدد كبير من المشاركين، تتوزع فيه المهام بينهم بطريقة عادلة ومتكافئة؛ مما يجعله أكثر تعقيداً، إلا أنه يتسم بالقدرة على توسيع عملية الإدراك والفهم نتيجة الاستقصاء واسع المدى.

سابعاً: خطوات تنفيذ بحوث الفعل في التعليم العام:

تمر بحوث الفعل في التعليم العام بعدة خطوات تبدأ بـ (استقصاء) الباحث الممارس لواقعه التعليمي وتأملاته الناقدة لممارساته المهنية وتحليلها، وتقييم أثرها على الموقف التعليمي، وتحديد أوجه القوة والضعف لممارساته، وصولاً لتحديد مشكلة ما، تليها خطوة (جمع البيانات) عن المشكلة من الواقع المباشر وتنظيمها وتفسيرها في ضوء السياقات الثقافية والاجتماعية المحيطة بها بغرض تحديد مسبباتها، والاستعانة بالنظريات العلمية لتجويد عملية الإدراك وتحقيق فهم أعمق وأدق عنها، ويلي ذلك خطوة (التخطيط) والتي يتم فيها التفكير في بدائل للممارسات، واختيار بديل من البدائل المقترحة وتحديد الإجراءات التطبيقية لتصحيح مسار الممارسات الخاطئة والتأكيد على الممارسات الصحيحة، وبعد تجريب الإجراءات التصحيحية (الفعل) يعود الباحث الممارس للتأمل بغرض تقويمها والتأكد من صلاحيتها في تحسين المنهج أو طرق التدريس والتقييم وتطوير العملية التعليمية، وحل مشكلاتها.

وحدد حسن (٢٠١٤) خطوات تطبيق بحوث الفعل وفق ما يلي: اختيار مشكلة وتحديد أبعادها، جمع البيانات والمعلومات حول المشكلة بطريقة منظمة، فحص البيانات والتدقيق فيها وإيجاد علاقات بينها، مراجعة الأدبيات ذات العلاقة للاستفادة من الخبرات السابقة، وضع بدائل وحلول (فرضيات) وتجربتها، لاختيار أفضلها مع التفكير والتأمل خلال التجريب، تقويم الحلول وتحليل البيانات وتفسيرها، التخطيط والتطبيق المتطور والمعدل.

ووصف عطيفة (٢٠٠٦، ص.٥٤) الطريقة التي تتم فيها بحوث الفعل بأنها عملية حلزونية مكونة من حلقات يحدث فيها تناوب بين الأداء والتفكير الناقد، وفي كل حلقة في الحلزون تحدث عمليات صقل ومراجعة متواصلة للطرق والبيانات والتفسيرات، وذلك في ضوء الفهم الذي تحقق في الحلقات الأسبق.

وهذا ما يجعل من بحوث الفعل عملية مستمرة لا تتوقف عند خطوة إيجاد حل وتطبيقه، بل تعود للخطوة الأولى التي انطلقت منها وهي تأمل الممارسات والتفكير بها وتقييمها، حيث تؤكد حمزة (٢٠١٨) أن بحوث الفعل لا تنتهي بمجرد حل المشكلات، وإنما تستمر الخطوات بهدف إجراء المزيد من التعديلات.

وهذا ما أقره نموذج كيرت ليفين، والذي يعد أول من أسس ونظر لهذا النوع من البحوث وعلى أثره انطلقت النماذج التي أتت بعده، حيث تتمثل خطوات نمودجه في: التعرف على المشكلة وتحديدتها، إيجاد الحقائق وتخييل حل ممكن، التخطيط الجيد، تطبيق خطوة العمل الأولى، تقييم الحل، وضع خطة لتعديل الممارسة، اتخاذ خطوة العمل الثانية. (محمود، ٢٠٠٨، ص.٢٧١)

وبوجز الشخبيني والإتري (٢٠١٧، ص.٥٥٠-٥٥١) المراحل التي يتم من خلالها إجراء بحوث الفعل في مرحلتين أساسيتين، هما:

- مرحلة تشخيصية: وتشمل تحديد المشكلة، وتحليلها وفرض الفروض.
- مرحلة علاجية: وتشمل اختبار صحة الفروض، وبتم هذا الاختبار في مواقف حياتية واقعية داخل حجرة الدراسة أو المدرسة والظروف المحيطة بها.

ثامناً: أدوات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام:

يستخدم الباحث الممارس في بحوث الفعل عدة أدوات لاستقصاء الواقع التعليمي، وتحقيق الإدراك الدقيق لممارساته وانعكاسها على العملية التعليمية والطلبة والبيئة الصفية والمدرسية، مما يساعده على اتخاذ قرارات تحسينية وتطويرية، ولقد أشار عطيفة (٢٠٠٦) أنه يمكن للطرق المستخدمة أن تكون نوعية أو كمية، وصفية أو تجريبية (ص.٥٩). ويذكر أن من بين أدوات التسجيلات أو التدوينات المكتوبة، صحائف التفكير، المفكرات اليومية، التقارير الذاتية، ملاحظة زملاء لبعضهم البعض. (عطيفة، ٢٠٠٦، ص.١٣٣-١٦٠). كما يوضح (الشخبي والإترى، ٢٠١٧، ص.٥٥٧-٥٥٨) أن بحوث الفعل تتطلب الاستعانة بعدة أساليب كيفية من أفضلها: المقابلات المتعمقة، ملاحظة المشاركين، الحكايات القصصية، دراسة الحالة، الدراسة الذاتية.

ويمكن توضيح أبرز أدوات بحوث الفعل على النحو التالي:

- **دراسة الحالة:** تزود الباحث الممارس بمعلومات تفصيلية ودقيقة عن مشكلة محددة تتعلق بسلوك أحد الطلبة أو مجموعة من الطلبة في فصل واحد أو عدة فصول في مدرسة واحدة.
 - **تحليل المحتوى:** تعتمد لتحليل محتوى الوثائق كدرجات تحصيل الطلبة وملفات إنجاز الطلبة، وسجلات المعلم وصحائف التفكير وهي الصحائف التي يدون فيها المعلم آرائه الشخصية ومشاعره حول موقف أو ظاهرة في بيئته التعليمية (عبد السلام وآخرون، ٢٠١٩ ص. ٢٨٧)
 - **الملاحظة:** ويتم فيها ملاحظة الباحث الممارس لممارساته في البيئة الصفية، وتدوين ملاحظاته في بطاقة الملاحظة، ومن الممكن استخدام أدوات التسجيل والتي تستخدم لتسجيل الممارسات التعليمية في البيئة الصفية كالفيديو، ومن ثم استعراضها من قبل الباحث الممارس ليتم التأمل في ممارساته الذاتية، وما نتج عنها بدقة وتحليل المؤثرات عليها وتقييم أثرها، كما يمكن للباحث الممارس الاستعانة بزملاء المهنة في البيئة المدرسية الواحدة لملاحظة ممارساته وتحليلها وتقييمها.
 - **المقابلة:** ويتم فيها إجراء مقابلات مع المستفيدين أو زملاء المهنة بقصد تحقيق فهم أعمق للمشكلة ومعلومات أكثر دقة.
 - **التجربة:** ويتم فيها تجريب ممارسات تعليمية جديدة تم اختيارها من بين البدائل المقترحة بعد تأمل الممارسات الذاتية ودراسة الواقع على مجموعة تجريبية ومقارنتها بمجموعة ضابطة.
 - **تطبيق اختبارات قبلية وبعديّة:** على مجموعات تجريبية وتحليل النتائج بأدوات التحليل الإحصائي وكتابة تقرير عن ذلك.
 - **أدوات استطلاع الرأي للمستفيدين (الطلبة) كالاستبانات.**
- ومن الممكن أن يستخدم الباحث الممارس أكثر من أداة بحسب المشكلة التي يتم معالجتها، وطبيعة البيانات اللازم توفرها لتحقيق الإدراك العميق والدقيق لها.

تاسعاً: مهارات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام:

من خلال استعراض خطوات وأدوات تطبيق بحوث الفعل، يمكن للباحثة تحديد المهارات اللازمة لتطبيق الممارس التربوي لبحوث الفعل في التعليم العام وفق ما يلي:

• **مهارة الاستقصاء المنظم محدد السياق:** حيث تركز بحوث الفعل على عملية الاستقصاء للممارسات الواقعية في ضوء العوامل المرتبطة بالسياق المحدد الذي تتم فيه، ومن ثم يتم تطبيق الفعل التحسيني في سياق جديد، "فعملية الاستقصاء عملية ربط بين الأفعال وردود الأفعال في عملية واحدة لتوليد معرفة جديدة" (جرينوود وليفين، ٢٠١٦، ص. ١٤٢). ومن ثم يعود الباحث الممارس لعملية استقصاء وإدراك ردة الفعل المنعكسة على عناصر العملية التعليمية نتيجة إدخال ممارسات وإجراءات جديدة، "فالمعرفة المحولة من سياق إلى سياق آخر تعتمد على فهم العوامل المرتبطة بهذه السياقات في الموقف الذي يتخذ فيه الاستقصاء مكاناً، والحكم على السياق الجديد الذي يفرض أن تطبق فيه المعرفة وإجراء تقييم أو تقدير عن أي السياقين لديه البناءات والعمليات الكافية بحيث يصبح جديراً للارتباط بهم" (جرينوود وليفين، ٢٠١٦، ص. ١٤٣).

• **مهارة التحليل العميق للواقع:** وصولاً لتحديد المشكلة ومسبباتها.

• **مهارة التفكير الناقد:** حيث يتطلب من الباحث الممارس التفكير الناقد في ممارساته التعليمية، وبيان أوجه القوة والضعف الكامن بها، والتفكير الناقد في البدائل المقترحة لترجيح البديل الأنسب، لحل مشكلات البيئة التعليمية أو تحسين الواقع التعليمي وتطوير الممارسات التعليمية.

• **مهارة التقييم الذاتي للممارسات** دون تحيز للذات.

• **مهارة الجمع للبيانات والمعلومات:** من مصادرها المتعددة واختيار الأدوات المناسبة لنوعية البيانات.

• **مهارة التخطيط المنظم** لحل المشكلة وتحسين الواقع التعليمي.

• **مهارة صياغة الحلول المناسبة وتجربتها.**

• **مهارة التعاون والتواصل الفعال:** مع المجتمع الداخلي والخارجي.

• **مهارة اتخاذ القرار وإصدار الأحكام.**

• **مهارة الإقناع الاجتماعي:** بأهمية التحول من ممارسات وإجراءات معينة لممارسات جديدة تعمل على تحسين وتطوير الواقع التعليمي في ضوء نتائج بحوث الفعل.

• **مهارة التكامل بين الخبرة المعرفية والخبرة العملية.**

المحور الثاني: إجراءات الدراسة النوعية

المنهج والأداة: استخدمت الباحثة المنهج النوعي بأداة المقابلة شبه المقننة باستخدام أسلوب المجموعة البؤرية المكونة من خبراء التربية.

• **مجتمع الدراسة وعينتها:** يتكون مجتمع الدراسة من خبراء التربية، وتمثلت العينة في الخبراء الأكاديميين من التخصصات التربوية، ممن لهم خبرة في إجراء بحوث علمية تتصل ببحوث الفعل، حيث تم اختيارهم بطريقة مقصودة وبلغ عددهم (ستة خبراء) من جامعات مختلفة داخل المملكة العربية السعودية (جامعة أم القرى، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، جامعة الأمير سطاتم بن

عبد العزيز، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة)، كما تضمنت العينة خبراء من المشرفات التربويات بإدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة، وبلغ عددهم (سبع مشرفات تربويات)؛ بهدف التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق بحوث الفعل ومتطلبات تطبيقها في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية.

وتمثلت الخطوات الإجرائية للدراسة النوعية على النحو التالي:

- تصميم الأداة من قبل الباحثة وبناء أسئلتها في ضوء الإطار النظري وبالاستفادة من الدراسات السابقة، لرصد المعوقات التي تواجه تطبيق بحوث الفعل وتحديد متطلبات تطبيقها من وجهة نظر الخبراء التربويين، وتم عرضها على بعض المحكمين للتأكد من صدقها.
- تصميم دليل المناقشة لأعضاء المجموعة البؤرية؛ والذي يتضمن بيان الغرض العلمي من إجراء المقابلة، وتهدف الباحثة بالتعامل بسرية تامة مع بيانات المشاركين من الخبراء، واستخدام المعلومات المقدمة منهم لأغراض البحث العلمي، كما تضمن دليل المناقشة أسئلة المقابلة وتوضيح آلية عقدها.
- تحديد أعضاء المجموعة البؤرية، بطريقة مقصودة، حيث اختارت الباحثة عددًا من الخبراء التربويين الأكاديميين بالجامعات السعودية، وعددًا من خبراء التعليم العام من المشرفات التربويات بإدارة التعليم العام بمنطقة مكة المكرمة.
- الحصول على تسهيل مهمة من وكالة جامعة أم القرى للدراسات العليا والبحث العلمي.
- التواصل مع أعضاء المجموعة البؤرية وتحديد موعد لإجراء المقابلات، وإرسال دليل المناقشة لهم.
- تم إجراء المقابلات عبر وسائل الاتصال الرقمي بشكل فردي مع الخبراء التربويين الأكاديميين استجابة لظروفهم وتباين أوقاتهم، بينما تم إجراء المقابلات مع الخبراء التربويين من المشرفات التربويات بإدارة التعليم بمنطقة مكة المكرمة بشكل جماعي استجابة للتنظيمات الإدارية، وبدأت الباحثة النقاش باستئذان المشاركين بتسجيل المقابلة، وحذفها بعد تفرغ محتواها، أعقب ذلك التعريف بالهدف من البحث، واستعراض أسئلة المقابلة وبعد الاستماع لآرائهم، تم تلخيص نتائج المناقشة وعرضها على المشاركين من الخبراء في نهاية المناقشة للتأكد من سلامة فهم الباحثة.
- تفرغ محتوى المقابلات، وإعادة مراجعتها مع الأصل للتحقق من سلامة الفهم والإدراك للآراء والأفكار المطروحة.
- تحليل المعلومات المجمعمة وتصنيفها وتلخيصها، واستبعاد ما لا يتصل بالموضوع.
- ترميز بيانات المشاركين حيث استخدمت الباحثة الرمز (خ.أ) للإشارة للخبراء الأكاديميين، ورمز (خ.م) للإشارة للخبراء التربويين من التعليم العام (المشرفات التربويات).
- عرض نتائج المقابلة ومناقشتها وتقديم توصيات لتفعيل المتطلبات.

المحور الثالث: عرض نتائج المقابلة ومناقشتها:

في ضوء إطلاع الباحثة وما أفادت به نتائج الدراسات السابقة صنفت الباحثة كلاً من معوقات ومتطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية إلى ثلاثة أبعاد: (بعد السياسات التنظيمية، وبعد البيئة التعليمية لمؤسسات التعليم العام، وبعد تأهيل الممارسين الباحثين في التعليم العام). ومن خلال استطلاع آراء العينة من خبراء التربية (أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية)، وعينة (المشرفات التربويات بإدارة التعليم بمدينة مكة المكرمة)، يمكن إيضاح معوقات ومتطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية على النحو التالي:

بشأن السؤال الثاني من أسئلة البحث والذي ينص على:

(ما معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية؟)

استطلعت الباحثة آراء خبراء التربية حول معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق ثلاثة محاور فرعية: (ما يتصل بالسياسات التنظيمية، والبيئة التعليمية، وتأهيل الممارسين الباحثين في التعليم العام). وجاءت استجابات خبراء التربية حول السؤال الفرعي الأول الذي ينص على:

(ما معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ذات الصلة بالسياسات التنظيمية؟)، على النحو التالي:

جدول (١) (معوقات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بالسياسات التنظيمية)

البعد الأول: المعوقات ذات الصلة بالسياسات التنظيمية	
خ.أ (١)	ندرة اعتماد تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام مما يضعف الدافعية للممارسين للاهتمام بها.
خ.أ (٢)	* ضعف الدعم الإداري والتقني، وقلة الموارد الداعمة. * ندرة تخصيص وقت محدد للقيام بأبحاث الفعل.
خ.أ (٣)	* غياب السياسات التنظيمية المحددة التي تدعم بحوث الفعل كأداة لتطوير جودة التعليم. * لا يتم تخصيص ميزانية لدعم بحوث الفعل وتنفيذها، مما يؤدي للحد من قدرة المؤسسات التعليمية على توفير الموارد اللازمة. * البيروقراطية الإدارية التي تعيق تنفيذ بحوث الفعل. * ضعف التعاون وقلة الشراكات بين المؤسسات التعليمية والجامعات ومراكز الأبحاث، مما يحد من تبادل الخبرات وتقديم الدعم.
خ.أ (٤)	قلة الدعم المادي المقدم لمؤسسات التعليم العام وغير المتوافق مع السياسات التنظيمية التي تنص على أهمية دعم البحث العلمي.
خ.أ (٥)	* غياب السياسات الداعمة بشكل مباشر، ويقصد بها عدم وجود لوائح تنظيمية وأدلة تبين طريقة إجراء بحوث الفعل.

البعد الأول: المعوقات ذات الصلة بالسياسات التنظيمية	
	<p>* هيمنة الطابع المركزي على القرارات التربوية، مما يقلل من قدرة المدارس على اتخاذ مبادرات بحثية مستقلة.</p> <p>* ضعف المرونة في إدارة الوقت المدرسي بما لا يسمح بتضمين أنشطة البحث في جداول المعلمين.</p> <p>* ضعف الحوافز التي تشجع الكادر الإداري والتعليمي على التعاون والمشاركة في إجراء بحوث الفعل، وعدم ربط الأداء الوظيفي للمعلمين والإداريين بإعداد بحوث الفعل.</p> <p>* ضعف التمويل وقلة الميزانية المخصصة للأنشطة البحثية داخل المدارس.</p>
خ.أ (٦)	<p>* غياب التشريعات والسياسات الواضحة التي تُشرع بحوث الفعل كأداة تطويرية ضمن النظام التعليمي الرسمي.</p> <p>* كثافة الأعباء الإدارية دون وجود مرونة تنظيمية تسمح بتخصيص وقت للبحث داخل الجدول الدراسي.</p> <p>* تركيز السياسات التعليمية على التحصيل والاختبارات على حساب الممارسات الصفية التأملية والتطوير المهني العميق.</p> <p>* ضعف التنسيق والتكامل المؤسسي بين وزارة التعليم، وإدارات التعليم، والجامعات، والمراكز التربوية في دعم وتيسير بحوث الفعل.</p> <p>* ضعف الحوافز المعنوية والمادية للممارسين التربويين الباحثين، مما يقلل من الدافعية الذاتية للمشاركة.</p> <p>* لا يتم دمج مخرجات بحوث الفعل في خطط التطوير المهني والمناهج؛ مما يُفقد المعلمين الشعور بالأثر الواقعي لأبحاثهم.</p>
خ.م (٨)	<p>* ضعف اهتمام السياسات التنظيمية بتطبيق بحوث الفعل في التعليم العام، وقلة معرفة بعض الممارسين التربويين ببحوث الفعل وأهميتها في تطوير العملية التعليمية.</p> <p>* ضعف ثقافة البحث العلمي التطبيقي، وضعف التجاوب الفعال من قبل منسوبي التعليم مع القائمين به.</p> <p>* نقص الدعم المالي لتطبيق بحوث الفعل.</p> <p>* كثرة الأعباء الوظيفية وضغوط العمل.</p>

من خلال العرض السابق (البعد الأول المتعلق بالمعوقات ذات الصلة بالسياسات التنظيمية)، يتضح اتفاق خبراء التربية الأكاديميين مع الخبراء من التعليم العام (المشرفات التربويات) حول العديد من المعوقات تتمثل في: ضعف عناية السياسات التنظيمية ببحوث الفعل، سواءً من خلال نشر ثقافتها بين الممارسين التربويين أو تضمينها في خطط البرامج التأهيلية والتطويرية للممارسين التربويين، أو إصدار أدلة إرشادية لتطبيقها، أو اعتمادها ضمن المهام الوظيفية وبنود تقييم الأداء المهني للممارس التربوي، وضعف الدعم المادي والمعنوي، وغياب التعاون بين مؤسسات التعليم العالي، والعام ومراكز الأبحاث، وكثافة الأعباء الإدارية والتعليمية. ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة الشخبي والأترسي (٢٠١٧) أن من أصعب المشكلات التي تواجه فريق بحث الفعل تحديد الوقت المناسب لإجرائها بسبب العبء التدريسي والإداري الثقيل الذي يقع على عاتق المعلم.

وجاءت استجابات خبراء التربية حول السؤال الفرعي الثاني الذي ينص على:

(ما معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ذات الصلة بالبيئة التعليمية؟) على النحو التالي:

جدول (٢) (معوقات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بالبيئة التعليمية)

البعد الثاني: المعوقات ذات الصلة بالبيئة التعليمية	
خ.أ (٢)	* ازدحام الجدول المدرسي. * ضعف البنية التحتية للتقنية، وقلة توافر مصادر المعرفة، والمعامل والمختبرات. * تكدر الطلاب في الفصول الدراسية.
خ.أ (٣)	* ضعف ثقافة البحث العلمي وقلة الوعي والاهتمام بهذا النوع من البحوث لدى الممارسين. * كثرة الأعباء الإدارية والأكاديمية على المعلمين والإداريين مما يحد من قدرتهم على تخصيص وقت وجهد للقيام ببحوث الفعل. * غياب البيئة التعليمية الناجحة في التشجيع على الإبداع والابتكار والتجريب للممارسات التعليمية الجديدة. * ضعف البنية التحتية والتقنية والاتصال بالإنترنت، ونقص الأدوات التقنية اللازمة لتنفيذ هذا النوع من البحوث بشكل فعال داخل المدارس. * قلة الموارد البحثية والمصادر العلمية مثل قواعد البيانات والمراجع العلمية.
خ.أ (٤)	* قلة تعاون المؤسسات التعليمية لتسهيل إجراءات بحوث الفعل في البيئات التعليمية، وصعوبة إيجاد فرق بحثية متعاونة.
خ.أ (٥)	* غياب الوعي لدى الممارسين التربويين بمفهوم بحوث الفعل وأهميتها في تحسين الممارسات التربوية. * محاربة التجديد والتطوير من قبل بعض القيادات المدرسية والمعلمين. * ضغط المهام وازدحام الجدول الدراسي بالحصص والأنشطة المدرسية يحول دون المشاركة في إجراء مثل هذه البحوث. * قلة الموارد المادية والتقنية. * غياب الشراكات بين المدارس وبين المؤسسات البحثية في الجامعات ومراكز البحث العلمي في المجتمع. * لا يتم إشراك الطلاب وأولياء الأمور في عملية التقييم وتقديم التغذية الراجعة فيما تقدمه المدرسة من طرق وأساليب واستراتيجيات تؤثر على نواتج التعلم، وضعف وعي الطلاب وأولياء الأمور بأهمية بحوث الفعل في تطوير التعليم.
خ.أ (٦)	* ضعف تهيئة البيئة الصفية بما يتيح للممارسين التجريب والتأمل وتعديل السلوك التعليمي. * ضعف الثقافة المؤسسية لبحوث الفعل لدى بعض الممارسين، وغياب الوعي بوظيفتها التطبيقية. * النظرة السائدة للبحث التربوي لدى الممارسين كونه نشاطاً أكاديمياً نظرياً غير مرتبط بمشكلاتهم الصفية اليومية. * ازدحام الجدول اليومي وكثرة الحصص بما لا يتيح للمعلم التفرغ لتأملاته أو تخطيط أبحاث صفية. * كثرة المهام الإدارية والرقابية الروتينية التي تصرف المعلم عن الإنتاج البحثي الحقيقي.

البعد الثاني: المعوقات ذات الصلة بالبيئة التعليمية	
<p>* ضعف الحوافز المؤسسية وقلّة الاهتمام بالمبادرات البحثية الفردية من قبل الإدارة أو الإشراف التربوي.</p> <p>* قصور البنية التحتية والتقنية والمعلوماتية؛ مثل أجهزة الحاسب، والإنترنت، أو البرمجيات اللازمة.</p> <p>* ضعف الموارد المادية التي تدعم البحث الميداني من تصوير، تسجيل، إلخ.</p> <p>* ضعف توفير الأدوات البحثية مثل الاستبانات الجاهزة، جداول الملاحظة، أو نماذج التحليل.</p> <p>* ضعف العلاقات المهنية مع الجامعات أو الباحثين المختصين الذين يمكنهم تقديم الدعم والتغذية الراجعة.</p> <p>* غياب المنصات التعليمية المجتمعية التي تتيح نشر، ومناقشة نتائج بحوث الفعل.</p> <p>* غياب ثقافة التغيير في بعض المدارس مما يجعل بيئة العمل طاردة للتجريب والابتكار.</p> <p>* مقاومة بعض المعلمين للتغيير والتجديد.</p>	<p>(خ.م)</p> <p>أكدت عينة خبراء التعليم العام (المشرفات التربويات) على المعوقات التالية ذات الصلة بالبيئة التربوية:</p> <p>* ضعف معرفة الممارسين التربويين في مؤسسات التعليم العام ببحوث الفعل.</p> <p>* نقص الميزانيات المخصصة للبحوث العلمية وقلّة الدعم المعنوي والمادي.</p> <p>* البيئة التعليمية لا تتواءم مع إجراءات بحوث الفعل؛ من حيث حجم الفصول الدراسية وعدد الطلبة المتزايد بها، والذي يجعل الباحث يدرس عينة كبيرة تتباين في مستوياتها وبيئتها الخاصة.</p> <p>* ضعف الوعي بأهمية البحث التشاركي.</p> <p>* نقص الموارد المادية والتقنية في البيئة التعليمية الداعمة لإجراء هذا النوع من البحوث.</p>

من خلال العرض السابق (للبعد الثاني المتعلق بالمعوقات ذات الصلة بالبيئة التعليمية)، يتضح اتفاق خبراء التربية من الأكاديميين مع الخبراء من التعليم العام (المشرفات التربويات) حول العديد من المعوقات التي تتصل بالبيئة التعليمية تتمثل في قلّة الاهتمام بنشر ثقافة بحوث الفعل وضعف الوعي بها لدى الممارسين التربويين، وضعف تهيئة البيئة التعليمية بالمتطلبات اللازمة لتطبيق بحوث الفعل مادياً وتقنياً، وضعف الدعم المادي والمعنوي المقدم لتحفيز الممارسين التربويين على القيام ببحوث الفعل أو مكافأتهم حال القيام بها.

ويؤكد ذلك ما أورده (العنزي، ٢٠١٥) من عدم توافر المناخ الملائم والداعم لإجراء بحوث الفعل داخل المؤسسات التعليمية، سواءً من حيث الإمكانيات أو القبول أو الوعي بأهميتها، خاصة أنها تستغرق وقت طویل لتنفيذ إجراءاتها وتطبيق الحلول والتأكد من مناسبتها وتقييم فعالية النتائج.

وجاءت استجابات خبراء التربية حول السؤال الفرعي الثالث الذي ينص على:

(ما معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ذات الصلة بتأهيل الممارس التربوي للقيام ببحوث الفعل؟) على النحو التالي:

جدول (٣) (معوقات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بتأهيل الممارس التربوي)

البعد الثالث: المعوقات ذات الصلة بتأهيل الممارس التربوي	
خ.أ (١)	ضعف تأهيل العاملين بالتعليم العام على اختلاف مستوياتهم ومسؤولياتهم بآليات ومنهجيات أبحاث الفعل وإجراءاتها ومهاراتها.
خ.أ (٢)	* ضعف التأهيل للقيام بأبحاث الفعل. * ضعف الدافعية، وقلة الخبرة بأبحاث الفعل لدى المعنيين. * غياب التعاون بين أطراف البيئة التعليمية. * رفض التجديد والتطوير من الأطراف ذات العلاقة.
خ.أ (٣)	* ضعف عناية البرامج التدريبية لتأهيل الممارسين بهذه البحوث وآلية تطبيقها. * غياب الدعم الكافي الذي يشجع الممارسين على الانخراط في تنفيذ هذه البحوث. * ضعف الثقافة بأهمية هذه البحوث في تطوير وتحسين التعليم.
خ.أ (٤)	عدم تزويد الجهات المشاركة في بحوث الفعل بخطة إرشادية، ومعايير لأهم الكفايات والمهارات اللازمة لتطبيق بحوث الفعل بطريقة صحيحة وفعالة.
خ.أ (٥)	* ضعف برامج التأهيل الإداري لدعم بحوث الفعل في المدارس مما أدى لفجوة معرفية لدى القيادات المدرسية بأهمية ومنهجية مثل هذه البحوث. * ضعف برامج إعداد المعلم بإجراءات هذه البحوث أو حتى تثقيفه بأهميتها، بالإضافة إلى ضعف برامج التدريب أثناء الخدمة، مما أدى إلى ضعف وعيه بأهمية مثل هذه البحوث ومحدودية مهاراته البحثية.
خ.أ (٦)	* نقص برامج التأهيل العملي المتخصصة التي تربط الممارسين بأسس البحث الإجرائي ومهاراته الميدانية. * قلة الكفاءات المؤهلة لتدريب وتوجيه الممارسين الباحثين في تنفيذ بحوث الفعل بشكل منهجي. * ضعف الاهتمام بإدراج بحوث الفعل ضمن خطط التطوير المهني السنوية مما يحد من انتشارها.
(خ.م)	* نقص التدريب المهني وقلة الدورات التدريبية والبرامج التأهيلية ذات الصلة بهذا النوع من البحوث مما أدى لنقص المهارات البحثية للممارسين. * ضعف عملية التأمل الذاتي في الممارسات التعليمية مما أوجد فجوة بين النظرية والتطبيق. * ضعف قناعة بعض الممارسين بأهمية بحوث الفعل، والخوف من الفشل والنقد. * كثرة مهام ومسؤوليات الممارسين التربويين والتي أضعفت الاهتمام بهذا الشأن. وأكدت إحدى المشرفات التربويات على أن ثقافة بحوث الفعل مؤثرة في البيئة المدرسية والمجتمع التعليمي بكامله، إلا أن المشاهد لواقع ثقافة بحوث الفعل لدى العاملين وخاصة المعلمين يجدها محدودة للغاية ويتضح ذلك من خلال اللقاءات مع المعلمين من حملة الدراسات العليا، وضعف اهتمام برامج التدريب المهني وبرامج إعداد المعلمين والقيادات التعليمية بهذا النوع؛ مما يؤكد ضرورة مواكبة هذه البرامج للتغيير الواقع في عصر المعرفة والتحول نحو اقتصاد المعرفة.

من خلال العرض السابق (للبعد الثالث المتعلق بالمعوقات ذات الصلة بتأهيل الممارس التربوي)، يتضح اتفاق خبراء التربية من الأكاديميين مع الخبراء من التعليم العام (المشرفات التربويات)، حول العديد من المعوقات التي تتصل بتأهيل الممارسين التربويين تتمثل في: قلة اهتمام برامج إعداد الممارس التربوي قبل الخدمة وبرامج التأهيل المهني أثناء الخدمة- ببحوث الفعل ومهاراتها، وضعف المعرفة والخبرة بمهارات البحث في المجال التربوي لدى العاملين في مؤسسات التعليم، وثقل المهام الإدارية والتعليمية للممارسين التربويين، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة عباس وسليم (٢٠٢٠) أن من معوقات تطبيق بحوث الفعل في الميدان التربوي: "نقص التدريب على تنفيذ بحوث الفعل، ونقص الكفاءات العلمية المزودة بالمعارف الفنية والعملية اللازمة للتخطيط لبحوث الفعل وتنفيذها، فكثير من العاملين في الميدان التربوي تتقصم الخبرة والمعرفة بمهارات البحث التربوي بشكل عام، وبحوث الفعل بشكل خاص" (ص.٣٠١).

كما اتفق خبراء التربية من الأكاديميين وخبراء التعليم العام من المشرفات على ضعف الاهتمام وقلة الوعي بأهمية بحوث الفعل ودورها في تحسين العملية التعليمية لدى الممارسين في التعليم، ويتفق ذلك مع ما توصل إليه عطيفة (٢٠٠٦، ص.٧) أن من بين العقبات التي تواجه تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام: ضعف تأهيل المعلم وتدريبه للقيام بدوره كباحث، وأن هناك قيوداً عدة تضعها الأنظمة التعليمية على المعلمين تحول بينهم وبين ممارسة هذا الدور، وأن قيام المعلم بدوره كباحث على مستوى الصف والمدرسة يستلزم منه تخصيص وقت لا يكون رغباً في تخصيصه وبذل جهد قد يرى أنه لا طائل من ورائه، كما أن نظم التقويم الحالية للمعلم والمتعلم لا تأخذ في حسابها مثل هذه البحوث.

بشأن السؤال الثالث من أسئلة البحث والذي نص على: (ما متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر خبراء التربية؟).

وقد استطلعت الباحثة آراء خبراء التربية حول متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية وفق ثلاثة محاور فرعية: (ما يتصل بالسياسات التنظيمية، والبيئة التعليمية، وتأهيل الممارسين التربويين في التعليم العام). وجاءت استجابات خبراء التربية حول السؤال الفرعي الأول الذي ينص على:

(ما متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ذات الصلة بالسياسات التنظيمية؟) على النحو التالي:

جدول (٤) (متطلبات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بالسياسات التنظيمية)

البعد الأول: المتطلبات ذات الصلة بالسياسات التنظيمية	
خ.أ (١)	* تقديم التسهيلات الإدارية اللازمة لتطبيق أبحاث الفعل في مجال التعليم العام للقائمين بها.
خ.أ (٢)	* تشريع ميثاق أخلاقي لبحوث الفعل والحث على العمل به بدقة. * سن القوانين واللوائح التنظيمية الواضحة والمرنة التي توازن بين أوقات العمل في الأبحاث، وبين المسؤوليات التعليمية للممارسين.

<p>* استحداث آلية للتوثيق الدقيق لما يتم إنجازه من أبحاث والنتائج الصادرة عنها.</p>	
<p>خ.أ(٣) * سن التشريعات التنظيمية التي تدعم هذه البحوث، والأدلة الإرشادية لكيفية القيام بها. * التعاون بين المدارس ومراكز البحوث والجامعات لتبادل الخبرات وتطوير مهارات الممارسين التربويين. * وضع خطط لتقييم هذه البحوث وآليات لمتابعة تنفيذها وتأثير نتائجها على جودة العملية التعليمية.</p>	
<p>خ.أ(٥) * إدراج بحوث الفعل في السياسات التعليمية: من خلال تضمينها في برامج التنمية المهنية للممارسين التربويين ومن الممكن تضمينها في بنود تقويم الأداء الوظيفي لهم، وتخفيض النصاب التدريسي للمعلمين المشاركين في بحوث الفعل. * إصدار وزارة التعليم أدلة إجرائية توضح الإجراءات المنهجية لتطبيق بحوث الفعل داخل المدارس. * عقد شراكات بين الجامعات وبين مراكز الأبحاث في وزارة التعليم محلياً ودولياً لتدريب المعلمين على إجراء بحوث الفعل وتقويم أبحاثهم، وإقامة أبحاث فعل تشاركية بين المعلمين والأكاديميين. * نشر ثقافة بحوث الفعل لدى المعلمين والإداريين.</p>	
<p>خ.أ(٦) * إصدار لائحة تنظيمية معتمدة من وزارة التعليم تُشرع بحوث الفعل كمنهج تطويري مهني رسمي، وتوضح آلية تنفيذها وضوابطها الأخلاقية. * دمج بحوث الفعل ضمن السياسات التعليمية الوطنية كوسيلة لتحسين الممارسات التربوية. * اعتماد نتائج بحوث الفعل كمرجعية لاتخاذ القرارات التعليمية. * تقديم دعم رسمي من وزارة التعليم وإدارات التعليم لتوفير الوقت والموارد للممارسين الباحثين لتنفيذ بحوث الفعل. * إشراك الممارسين التربويين في صياغة السياسات المرتبطة بالبحث التربوي الإجرائي، لضمان واقعيته وقابليتها للتطبيق. * إدراج بحوث الفعل ضمن لائحة الأداء الوظيفي للمعلمين، بحيث يُعترف بممارستها كمؤشر على التطوير المهني. * تحفيز الممارسين الباحثين بالمكافآت وشهادات التقدير عند إنجاز بحوث الفعل.</p>	
<p>خ.م(٨) * تطوير السياسات التنظيمية للمؤسسات التعليمية كي تتواءم مع متطلبات تطبيق بحوث الفعل وعلى رأسها تخفيف الأعباء الإدارية والتعليمية، وتخصيص جزء من العبء للقيام بها. * توفير الدعم المالي والمادي للمؤسسات التعليمية اللازم لتهيئة البيئة التعليمية بالأدوات اللازمة لتطبيق بحوث الفعل. * إقامة الندوات والمؤتمرات والبرامج التدريبية لنشر ثقافة بحوث الفعل وأهميتها في تطوير العملية التعليمية. * تقديم الدعم المعنوي للباحثين الممارسين، والمتمثل في تحديد طرق الاستفادة من نتائج هذه البحوث والعمل على نشرها مما يساهم في إيجاد بيئة تعليمية مشجعة للقيام بهذا النوع من البحوث. * مرونة السياسات المدرسية وتذليل التسهيلات الإدارية لتطبيق بحوث الفعل وتوفير وقت إضافي لإكمال الدراسة للممارسين وتلقي الدورات التدريبية التي تعزز من مهاراتهم وتثقل ممارساتهم.</p>	

وتضيف الباحثة لما سبق من متطلبات تتصل بالسياسات التنظيمية:

١. تخصيص وزارة التعليم ميزانية للقائمين ببحوث الفعل، وتسهيل التنظيمات الإدارية لتنفيذها.
 ٢. تمكين المعلمين والإداريين والمشرفين فى التعليم العام من الدخول المجانى على قواعد المعلومات: للاستفادة من التطور المعرفى فى التخصصات أسوة بأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين، ويتطلب ذلك اشتراك وزارة التعليم فى قواعد المعلومات المحلية والعالمية.
 ٣. تمكين الممارسين التربويين فى التعليم العام من المشاركة فى المؤتمرات والندوات التربوية: ومن سبل تفعيل هذا المتطلب تخصيص درجات للمشاركين ببحوث فعل ضمن درجات تقييم أداء الممارسين التربويين، وإقامة وزارة التعليم مؤتمرات سنوية تعتنى ببحوث الفعل فى التعليم العام.
 ٤. إصدار وزارة التعليم مجلة علمية محكمة متخصصة ببحوث الفعل: للممارسين الباحثين فى التعليم العام تشجيعاً ودعماً لهم لتقديم حلول ابتكارية للمشكلات التعليمية. ويؤكد على ذلك السلمي والخوتاني (٢٠٢١، ص ٢٩٦) حيث أوصيا بإصدار مجلة علمية دورية أبحاث المعلمين الإجرائية تحت إشراف وزارة التعليم.
 ٥. تأسيس مكاتب استشارية من قبل وزارة التعليم: يقدم من خلالها الأكاديميين استشارات تربوية علمية تتصل ببحوث الفعل للممارسين التربويين فى التعليم العام، ومن الممكن أن تقدم خدمة ترشيح باحث أكاديمى مساعد للباحث الممارس؛ مما يعزز فكرة إقامة بحوث فعل تشاركية بين التعليم العام والتعليم العالى.
 ٦. إشراك المعلمين فى صناعة القرار التربوى: حيث يعمل ذلك على تعزيز شعورهم بالمسؤولية ويعزز دافعيتهم للقيام ببحوث الفعل، ومن سبل تفعيل ذلك فتح منصة للبحث العلمى على موقع وزارة التعليم يرفع من خلالها الممارسين التربويين بحوث الفعل التى قاموا بتنفيذها، لتزود صناع القرار بنتائجها التى تسهم فى تصحيح وتطوير الواقع التعليمى والتربوى، ومن سبل التفعيل أيضاً عقد لقاءات فصلية أو سنوية بين الممارسين وصناع القرار بوزارة التعليم يتم من خلالها مناقشة الصعوبات والمشكلات التى تواجههم فى البيئة التعليمية والتعرف على تجاربهم العملية فى حلها عن طريق بحوث الفعل مما يسهم فى تعزيز ثقتهم فى قدراتهم.
 ٧. احتساب ساعات من النصاب التدريسى للمعلم لتنفيذ بحوث الفعل: حيث أكد المتولى (٢٠٢١) على ضرورة تخفيف العبء التدريسى والإدارى عن كاهل المعلمين، بما يتيح الوقت الكافى لإجراء البحوث واعتبار إجراء البحوث جزءاً من المهمات الوظيفية.
 ٨. تخصيص درجات لتطبيق بحوث الفعل ضمن تقييم الأداء التعليمى للممارس التربوى.
- وجاءت استجابات خبراء التربية حول السؤال الفرعى الثانى الذى ينص على:
- (ما متطلبات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بالبيئة التعليمية لمؤسسات التعليم العام بالمملكة العربية السعودية؟) على النحو التالى:

جدول (٥) (متطلبات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بالبيئة التعليمية)

البعد الثاني: المتطلبات ذات الصلة بالبيئة التعليمية	
خ.أ (٢)	<p>*الدعم الإداري والتشجيع من القيادة المدرسية.</p> <p>* نشر ثقافة التعاون والتشارك في إنجاز أبحاث الفعل من قبل كل المعنيين بالمدرسة.</p> <p>* وجود مرونة في المزوجة بين العمل المدرسي والقيام بأبحاث الفعل.</p> <p>* توفير الموارد والأدوات اللازمة للقيام بأبحاث الفعل.</p>
خ.أ (٣)	<p>* تهيئة بيئة تعليمية تشجع الممارسين لبحوث الفعل على الإبداع والابتكار في حل المشكلات الراهنة، وتوفير الوقت اللازم لإجرائها.</p> <p>* توفير الإمكانيات اللازمة لهذه البحوث من الدعم المعنوي للمعلمين مما يساعدهم على مواجهة مخوفهم من الفشل في تطبيقها.</p> <p>* تقديم الدعم المادي والمالي من توفير أدوات التقنية والتكنولوجيا ومصادر المعرفة ومعامل البحوث لإنجاز هذا النوع من البحوث.</p> <p>* تمكين الممارسين من دخول حصص زملاء المهنة إن كانت بحوثهم تتناول مشكلة تعليمية تتصل بمرحلة معينة.</p> <p>* توفير بيئة تعليمية تعزز التعاون بين المعلمين والإدارة في تحديد المشكلات التعليمية الموجودة في المدرسة وحلها لتطوير الممارسات، وتقييم هذه الأبحاث بطريقة تعاونية.</p> <p>* إنشاء آلية لتقييم هذه البحوث ودراسة مدى جدواها في تحسين الممارسات وتأثيرها على تطوير البيئة التعليمية.</p>
خ.أ (٤)	<p>إيجاد فرق بحثية متكاملة تسهل تطبيق بحوث الفعل على أرض الواقع، وإيجاد معامل مصغرة داخل المدارس تدعم بحوث الفعل بإشراف متخصصين عليها مما يساهم في تطوير التجربة البحثية وبيئة البحث العلمي.</p>
خ.أ (٥)	<p>* تعزيز أهمية القيادة التشاركية الداعمة للبحث والعمل الجماعي والتعاوني في إجراء البحوث لدى قائد المدرسة، والتأكيد على دورهم في متابعة إجراءات بحوث الفعل، وتوفير بيئة تشجع على البحث والتجريب وتطبيق أدوات البحث.</p> <p>* تقديم القيادات المدرسية الدعم الإداري والمادي والمعنوي للمعلمين المشاركين في بحوث الفعل؛ من خلال التسهيلات الإدارية لإجرائها، وتوفير الموارد والأدوات التي يحتاجها المعلمون وتخصيص المكافآت المعنوية والمادية، ومن خلال بناء علاقات تعاون وثيقة بين المعلمين والإدارة وبينهم وبين الطلاب، وعقد حلقات النقاش حول كيفية الاستفادة من نتائجها، والعمل على نشر نتائج هذه البحوث داخل المدرسة أو المجتمع التعليمي الأوسع كإدارة التعليم بالمنطقة.</p> <p>* توفير أدوات التوثيق والتحليل (مثل استمارات الملاحظة أو برامج تحليل البيانات) في البيئة التعليمية، ووسائل التقنية التي تساهم في جمع المادة العلمية كالمكتبات الإلكترونية، والإنترنت، وإتاحة منصات رقمية أو مجتمعات تعلم مهنية لتبادل الخبرات البحثية.</p> <p>* إيجاد بيئة التعلم المهنية التشاركية في إجراء مثل هذه البحوث.</p>

البعد الثاني: المتطلبات ذات الصلة بالبيئة التعليمية	
خ.أ (٦)	<p>* تهيئة البيئة المدرسية الداعمة لتطبيق بحوث الفعل، والتي تتسم بالمرونة والانفتاح نحو التجريب والتطوير، وتوفر الوقت الكافي داخل الجدول المدرسي للممارس الباحث.</p> <p>* تأهيل قادة المدارس تربوياً وإدارياً لتوجيه المعلمين وتحفيزهم على ممارسة بحوث الفعل.</p> <p>* تخصيص بند في ميزانية المدرسة لتوفير مستلزمات بحوث الفعل من: أدوات جمع بيانات، وتقنيات.</p> <p>* نشر بحوث الفعل المتميزة ضمن برامج التكريم السنوي للمعلمين داخل المدرسة.</p> <p>* ربط نتائج بحوث الفعل بالقرارات المدرسية لضمان تفعيل الأثر العملي للبحوث في تحسين البيئة الصفية.</p> <p>* تعزيز الثقافة المدرسية الداعمة لتأمل الممارسات والتجريب، والمشجعة على الابتكار والتحسين المستمر.</p>
(خ.م)	<p>* التخطيط والتنسيق المشترك بين المعلمين وقيادات المدرسة من أجل تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بمشكلات البيئة التعليمية الخاصة.</p> <p>* تقديم الدعم المعنوي للممارسين التربويين كالحوافز والمكافآت لتقوية الدافعية لديهم، وتشجيعهم على البحث العلمي والابتكار وربطه بالتطوير المدرسي.</p> <p>* توفير الدعم البشري من قبل الأكاديميين كمساعدين ومرشدين للباحثين الممارسين.</p> <p>* تهيئة بيئة مدرسية محفزة وجذابة ومزودة بالموارد اللازمة من وسائل التعلم والتقنيات، والمرافق التعليمية، والعمل على تحسينها وتطويرها بشكل مستمر.</p> <p>* تفعيل الأدوات والوسائل التعليمية والتقنيات الحديثة في العملية التعليمية وقياس مدى تطبيقها من قبل المعلمين.</p> <p>* إيجاد آلية للتقييم المستمر للعملية التعليمية من قبل الممارسين التربويين.</p> <p>* إيجاد بيئة تعليمية تنافسية قائمة على مبدأ "البقاء للأصلح" مما يسهم في جعل المجتمع التعليمي نشيط يركز على التعاون والحساسية الثقافية والتعاطف في حل مشاكله.</p>

وتؤكد الباحثة على ما سبق وتضيف إليه:

١. نشر ثقافة بحوث الفعل وأهميتها في الميدان التربوي وجعلها جزءاً لا يتجزأ من الثقافة المدرسية والتنظيمية وهذا ما أكدت عليه دراسة على (٢٠١٧).
٢. التعاون التشاركي بين الإدارة المدرسية والمعلمين على إجراء بحوث الفعل.
٣. إنشاء مراكز بحثية في المدارس تعنى ببحوث الفعل في التعليم العام تشرف عليها إدارة التعليم للبحث على تطبيق بحوث الفعل، وهذا ما أكدت عليه دراسة المروعي والوذناني (٢٠١٩)، ودراسة السبيعي (٢٠٢٣) من ضرورة توفير مراكز لبحوث الفعل مدعمة بالتقنيات اللازمة ومصادر المعرفة.
٤. توفير بنية تحتية للبيئة الصفية والمدرسية مزودة بالتقنيات الرقمية والمكتبات المزودة بالكتب التربوية المختصة ونماذج من بحوث الفعل المنشورة، ومراجع عن إجراءات بحوث الفعل ومنهجيتها العلمية.
٥. إشراك أولياء الأمور مع الممارس الباحث، وتشجيع الطلبة للمشاركة الفعالة معه في تطبيق أدوات البحث وإتمام إجراءاته، ومن سبل تعزيز ذلك تكريم المشاركين من أولياء الأمور والطلبة وتخصيص درجات إضافية للطلبة المشاركين.

٦. تقديم الدعم المادي والمعنوي للممارسين الباحثين مما يساهم في تعزيز دافعيتهم لتطبيق بحوث الفعل. ومن أساليب الدعم التكريم المادي والمعنوي للممارسين ممن تميزوا في إعداد بحوث الفعل، وهو ما أكد عليه السلمي والخوتاني (٢٠٢١). وتسهيل إجراءات تطبيق بحوث الفعل في مؤسسات التعليم، وتقديم الدعم المالي اللازم لتصميم وتطبيق أدوات جمع المعلومات، وإشراك الممارس التربوي في عملية صنع القرار. حيث أكد يونس (٢٠٢١) أن من متطلبات قيام المعلم ببحوث الفعل: "تقدير إمكانياته وقدراته وذلك من خلال إتاحة الفرصة للمعلم وإعطائه حق المشاركة الفاعلة في بناء المعرفة التربوية وعمليات التجديد والإصلاح التربوي" (ص.١٨٨٤)

٧. تشجيع الإدارة المدرسية للممارسين في العملية التعليمية على المشاركة في المؤتمرات العلمية ببحوث علمية؛ لتقوية مهاراتهم البحثية.

وجاءت استجابات خبراء التربية حول السؤال الفرعي الثالث الذي ينص على:

(ما متطلبات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بتأهيل الممارسين التربويين في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية على إجراء بحوث الفعل؟)

جدول (٦) (متطلبات تطبيق بحوث الفعل ذات الصلة بتأهيل الممارسين التربويين)

البعد الثالث: المتطلبات ذات الصلة بتأهيل الممارسين التربويين في التعليم العام	
خ.أ (١)	* تأهيل العاملين بالتعليم العام على اختلاف مستوياتهم ومسؤولياتهم على آليات ومنهجيات أبحاث الفعل وإجراءاتها. * امتلاك العاملين بالتعليم العام مهارات أبحاث الفعل ومنها مهارات التفكير العليا وحل المشكلات. * امتلاك القائمين بأبحاث الفعل تمييز العلاقة بين الظاهرة المدروسة وسياقها والعناصر المكونة لها.
خ.أ (٢)	* التدريب وتكون المعرفة بأساسيات أبحاث الفعل. * تكوين مهارات البحث الأساسية التي تحتاجها أبحاث الفعل (مهارة التخطيط، التواصل، التعاون)، والقدرة على توظيف التقنية بشكل فعال. * تكوين فريق عمل بحثي لتبادل الخبرات في إنجاز أبحاث الفعل.
خ.أ (٣)	* تقديم برامج تدريبية مكثفة تتصل بتصميم بحوث الفعل والتدريب على آلية جمع المعلومات وتحليلها وتطبيق نتائجها لتحسين ممارساتهم. * توفير مرشدين من الخبراء الأكاديميين لدعم الممارسين وإرشادهم لتطبيق بحوث الفعل. * التعاون بين المؤسسات التعليمية والتعليم العالي؛ لتعزيز الشركات وتبادل الخبرات فيما بينهم وتوفير مرشدين من الخبراء الأكاديميين لدعم الممارسين وإرشادهم لتطبيق بحوث الفعل. * إنشاء برامج تطوير مهني مستدامة تركز على بحوث الفعل كجزء من عوامل تحسين الأداء المهني للممارسين داخل المؤسسات التعليمية، وتشجعهم على تجريب ممارسات مهنية جديدة، وتقديم حلول مبتكرة للمشكلات التعليمية في الواقع المهني.
خ.أ (٤)	* إعداد خطط استراتيجية وبرامج شاملة مشتركة مع التعليم العالي المتخصص في مناهج البحث العلمي بطريقة متكاملة تدعم منهجية بحوث الفعل وتطوير مهارات الممارسين الباحثين.
خ.أ (٥)	* تقديم برامج تدريبية للمعلمين من قبل المتخصصين حول مفاهيم وأدوات بحوث الفعل، وكيفية تحليل

البعد الثالث: المتطلبات ذات الصلة بتأهيل الممارسين التربويين في التعليم العام	
	<p>البيانات وتفسيرها في سياق الموقف التعليمي.</p> <p>* تعزيز ثقافة التأمل الذاتي في الممارسات التدريسية لدى المعلمين.</p> <p>* تأهيل الإداريين والمشرفين التربويين ليكونوا باحثين وشركاء داعمين مادياً ومعنوياً للمعلمين في إجراء بحوث الفعل، وتدريبهم على مهارات الإشراف على بحوث الفعل والمشاركة الفعلية وتقديم التغذية الراجعة للمعلمين.</p>
خ.أ (٦)	<p>* تقديم برامج تدريبية ممنهجة للممارسين الباحثين، تغطي مفاهيم البحث، أدواته، إجراءاته، وأخلاقياته.</p> <p>* توفير ضوابط أخلاقية واضحة لجمع البيانات، والحفاظ على خصوصية المشاركين.</p> <p>* إنشاء منصات إلكترونية مهنية لنشر ومشاركة ومناقشة بحوث الفعل بين الممارسين داخل المجتمع التعليمي.</p> <p>* إعداد نماذج وأدلة إجرائية استرشادية تساعد في اختيار المشكلات الصفية وتحليلها ووضع حلول تنفيذية له.</p> <p>* ترسيخ ثقافة التأمل والعمل التعاوني ضمن برامج الإعداد المهني الأولي والمستمر للممارس التربوي.</p>
(خ.م)	<p>* نشر ثقافة البحث والابداع التربوي داخل المجتمع المدرسي.</p> <p>* تنمية مهارات التفكير العليا لدى المعلمين والطلبة.</p> <p>* عقد برامج تدريبية وتأهيلية وورش عمل لتعزيز ثقافة بحوث الفعل وتنمية مهاراتها والتدريب على إجراءاتها.</p> <p>* إدراج بحوث الفعل ضمن برامج التطوير المهني.</p> <p>* تفعيل مجتمعات التعلم المهنية.</p> <p>* المناقشة والحوار لتعزيز ثقافة بحوث الفعل وفوائد تطبيقها.</p> <p>* توفير إشراف أكاديمي ودعم فني للممارسين الباحثين في مؤسسات التعليم العام.</p>

وفي ضوء الاستجابات السابقة، حول البعد الثالث والمتعلق (بمتطلبات ذات الصلة بتأهيل الممارسين التربويين في التعليم العام) يتضح اتفاق خبراء التربية على أهمية التنمية المهنية الممنهجة والمستمرة للممارسين التربويين على تطبيق بحوث الفعل، وتزويدهم بالمعارف في مجال التخصص الدقيق والمجال التربوي ومستجداته. حيث ترى الباحثة أن نجاح عملية التطبيق لها يتركز على إتقان الممارس التربوي لعدة مهارات ينبغي تضمينها في برامج الإعداد والتطوير المهني، ويمكن توضيحها في ضوء ما أشار إليه عطيفة (٢٠٠٧، ص. ٨٩-٩٠)، والشخبي والأتربي (٢٠١٧، ص. ٥٥٢)، والفضالي (٢٠٢١، ص. ٦٩) على النحو التالي:

١. **مهارات علمية:** وتتصل بتزويد الممارس الباحث بالمعرفة التخصصية والنظريات والتوجهات التربوية الحديثة وما يستجد من علوم ومعارف وأساليب تعليمية وتقييمية، وتزويده بمصادر المعرفة الأصلية، وتكوين مهارة التعلم الذاتي والمستمر.

٢. **مهارات عقلية:** وتتصل بإجادة مهارات عقلية معينة تتمثل في التفكير التأمل، والملاحظة الدقيقة، والتفكير الناقد، والتحليلي للممارسات التعليمية والبيئة الصفية والمدرسية وتأثيرها على العملية التعليمية، وبطلق عطيفة (٢٠٠٦) على هذه المهارة سمة المعلم المتفكر وهو: "المعلم الذي ينتهج منهجية منظمة في تأمل ممارساته التدريسية وفي نقدها وفي محاولة تحسينها" (ص. ٧)، ومهارة تحليل وتفسير البيانات، والاستقصاء المنظم، ومهارة التخطيط للموقف التعليمي والممارسات

التعليمية، والتخطيط لحل المشكلة والمرونة الفكرية لإيجاد بدائل متعددة، ومهارة حل المشكلات بطريقة مبتكرة تتناسب مع سياق المتغيرات المتداخلة في الواقع التعليمي والعلاقات القائمة بينها، وتتناسب مع الممكنات المتاحة، والقدرة على اتخاذ القرارات والتحقق من سلامتها، ومهارة الربط بين النظرية والتطبيق (الممارسات)، ومهارة تقدير الأولويات والقدرة على فهم احتياجات المستفيدين من العملية التعليمية، ومهارة تقييم الطلبة في ضوء الأهداف المخطط لها. حيث أوضح يونس (٢٠٢١، ص. ١٨٨٣) عدة شروط أمام المعلم ليتمكن من القيام ببحوث الفعل ومن أهمها: التمكن من مهارات الأسلوب العلمي لحل المشكلات، مهارات التفكير الناقد والتفكير التأملي لمساعدة المعلم على الفحص الدقيق للمواقف التربوية التي يعايشها في فصله الدراسي ومدرسته، لتحديد مشكلات الواقع واحتياجاته والوقوف على أسبابها الحقيقية ومعالجتها.

٣. **مهارات الباحث التربوي:** وتتصل بإجادة مهارات البحوث التربوية وعلى رأسها الحساسية الفكرية، تحديد المشكلة بدقة، التخطيط الجيد لإجراءات البحث، ومهارة جمع المعلومات من مصادر المعرفة التخصصية، وصياغة واختبار الفروض، وانتقاء مناهج البحث وتطبيق الأدوات البحثية التي تتناسب مع نوعية المعرفة والبيانات المفسرة للمشكلة وسياقها الاجتماعي والثقافي، ومهارة توظيف التقنية وأدواتها في البحث التربوي.

٤. **مهارات أخلاقية:** وعلى رأسها التعاون والتواصل والعمل بروح الفريق الواحد والتفاعل الإيجابي، والالتزام المتبادل بين أعضاء الفريق البحثي، والتعاطف مع الطلبة، والحوار والمناقشة، واستيعاب وجهات النظر المتباينة، والصبر والتريث في إصدار الأحكام، والدافعية الذاتية والشعور بالمسؤولية التربوية والمجتمعية، حيث إن من المتطلبات التي أكد عليها (عطيفة، ٢٠٠٧، ص. ١٧) توافر نوعية معينة من المعلمين لديهم الرغبة في تطوير أنفسهم مهنيًا، وفي تطوير المؤسسة التربوية ولديهم الاستعداد لممارسة دور المتعلم بشكل متواصل، وهذه النوعية من المعلمين هي ما يطلق عليه المعلم المتفكر. كما أشار يونس (٢٠٢١) لأبرز القيم التربوية التي ينبغي استشعارها من قبل الممارسين التربويين لإجراء بحوث الفعل وهي تحقيق المساواة والديمقراطية والعدالة التربوية وقيم احترام الآخر.

• **سبل تفعيل المتطلبات المتصلة بتأهيل الممارسين التربويين لتطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، ومما تقترحه الباحثة في هذا الصدد ما يلي:**

١. **إعداد دليل إجرائي تنظيمي:** لتطبيق بحوث الفعل من قبل الخبراء الأكاديميين بالتعاون مع وزارة التعليم وتعميمه على مؤسسات التعليم العام؛ كي يكون مرشداً للممارسين الباحثين من المعلمين والإداريين والمشرفين.

٢. **تضمين برامج الإعداد والتطوير المهني:** للمهارات اللازمة لتأهيل الممارسين الباحثين في مؤسسات التعليم العام على تطبيق بحوث الفعل بحيث تتضمن المهارات العملية، العقلية، الأخلاقية، ومهارات البحث التربوي السابق بيانها.

٣. **تنظيم دورات تدريبية عن أساسيات البحث التربوي:** يقدمها الممارسين التربويين من الحاصلين على الماجستير والدكتوراه لزملائهم في المهنة، حيث أشار السبيعي (٢٠٢٣) إلى أن من أهم عوامل

متطلبات البعد التأهيلي لصناعة البحث التربوي لدى الممارسين التربويين تمكين المعلمين المؤهلين الحاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه من توعية وتدريب زملائهم من خلال ما يسمى بمجتمعات الممارسة.

٤. **تفعيل التعاون التشاركي بين مؤسسات التعليم العام والعالي:** من خلال إقامة أبحاث تشاركية بين الممارسين في قطاع التعليم العام والأكاديمي، ومن خلال تقديم الأكاديميين دورات تأهيلية واستشارات علمية للممارسين في قطاع التعليم العام عن إعداد بحوث الفعل الفردية والتشاركية.

يتضح من خلال العرض السابق الأهمية التربوية لتطبيق بحوث الفعل في التعليم العام؛ لما تسهم به من تطوير الممارسات التعليمية وتحسين جودة العملية التعليمية وحل مشكلاتها، ولما تسهم به كذلك من تقليص الفجوة بين التنظير والتطبيق، كما تبين ارتكاز عملية تطبيقها في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، على عدة متطلبات تتصل بالسياسات التنظيمية والبيئة التعليمية وتأهيل الممارس التربوي.

أبرز النتائج:

١. تعد بحوث الفعل في التعليم العام من المنهجيات التربوية الحديثة، التي تسهم في تحقيق التطوير والتحسين للعملية التعليمية والممارسات التربوية، وتحقيق التنمية المهنية المستدامة للممارسين التربويين.

٢. تسهم بحوث الفعل في الارتقاء بجودة ونوعية البحوث التربوية، لما تحققه من تقليص الفجوة بين التنظير والتطبيق نتيجة ارتباطها القوي بالواقع التعليمي.

٣. إن من أبرز معوقات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ضعف عناية السياسات التنظيمية ببحوث الفعل وعدم اعتمادها ضمن المهام الوظيفية وبنود تقييم الأداء المهني للممارس التربوي، وضعف تهيئة البيئة التعليمية بالمتطلبات اللازمة لتطبيق بحوث الفعل مادياً وتقنياً، وضعف الدعم المادي والمعنوي المقدم لتحفيز الممارسين التربويين على القيام بها، قلة اهتمام برامج إعداد الممارس التربوي قبل الخدمة وبرامج التأهيل المهني أثناء الخدمة ببحوث الفعل، مع ثقل المهام الإدارية والتعليمية للممارسين التربويين.

٤. إن من أبرز متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية تضمين السياسات التنظيمية تطبيق بحوث الفعل، من خلال سن التشريعات التنظيمية الداعمة لتطبيقها كالأدلة الإرشادية والأخلاقية، وتخصيص ساعات ضمن النصاب التدريسي لإجرائها، وتضمينها ضمن بنود تقويم الأداء الوظيفي، وتوفير الدعم المالي والمعنوي، وتهيئة بيئة تعليمية داعمة لتنفيذها مادياً ومعنوياً، والتأهيل المهني المكثف للممارسين التربويين قبل الخدمة وأثناءها.

٥. يركز نجاح تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام على إتقان الممارس التربوي لعدة مهارات علمية وعقلية وأخلاقية ومهارات البحث التربوي.

أهم التوصيات:

توصي الباحثة في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث بما يلي:

١. اهتمام صناع السياسات التعليمية بوزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية بتضمين السياسات التنظيمية للتعليم العام لبحوث الفعل، وجعلها مرتكزاً أساسياً لتطوير العملية التعليمية والممارسات التربوية، وجعلها ضمن المهام التربوية للممارسين التربويين.
٢. تضمين مصممي برامج إعداد الممارس التربوي، وبرامج التأهيل المهني منهجية بحوث الفعل ومهاراتها.
٣. إصدار وزارة التعليم أدلة إرشادية لتوضيح منهجية ومهارات وأخلاقيات تطبيق بحوث الفعل في التعليم العام.
٤. تفعيل التعاون التشاركي بين مؤسسات التعليم العام والعالي لدعم تطبيق بحوث الفعل في مؤسسات التعليم العام.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أحمد، سمير، والجندي، ياسر، والنجار، فاطمة، والسميري، مروة. (٢٠٢٢). تصور مقترح لتوظيف بحوث الفعل في برامج إعداد المعلم في المرحلة الثانوية بدولة الكويت. مجلة كلية التربية بجامعة كفر الشيخ، ١٠٥، ١٧٣-١٨٨.

<https://search.mandumah.com/Record/1282844/Description>

أحمد، علا عبد الرحيم، وباسيلي، فيفان. (٢٠٢٤). بحوث الفعل مدخلا لتنمية الجدارات المهنية لمعلمات الفصل الواحد دراسة حالة محافظة الفيوم. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ١٨(١)، ٣٧٢-٤٦٤. <https://search.mandumah.com/Record/1506516>

جرينود، ديفيد، وليفين، موتين. (٢٠١٦). المدخل إلى بحوث الفعل البحث الاجتماعي لتحقيق التغيير الاجتماعي. (هشام سيد عبد المجيد، مترجم). المركز القومي للترجمة.

<https://kolalkotob.com/book2490.html>

حسن، محمود محمد. (٢٠١٤، أغسطس ١٣-١٤). بحوث الفعل والإصلاح المدرسي (تطور تجربة برنامج بحوث الفعل بكلية التربية - جامعة أسيوط). المؤتمر العلمي الثالث والعشرون - تطوير المنهج رؤى وتوجهات، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، ٢، ٤٠٦-٤٢٧.

<https://search.mandumah.com/Record/739203>

حمزة، ميساء محمد. (٢٠١٨). برنامج تدريبي مقترح قائم على مدخل بحوث الفعل لتنمية الاستقصاء الفلسفي والمسئولية الاجتماعية لدى معلمى الفلسفة والاجتماع بالمرحلة الثانوية. مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ١٥(١٠٣)، ١-٦٦.

<https://doi.org/10.21608/PJAS.2018.100397>

الدشان، جمال على. (٢٠١٥). نحو رؤية نقدية للبحث التربوي العربى. مجلة نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، ١، ٤٥-٦٩. <https://search.mandumah.com/Record/1266758>

رشوان، أحمد صادق. (٢٠١٠، مارس ١١-١٢). العلاقة بين متطلبات بناء القدرات المؤسسية للجمعيات الأهلية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. المؤتمر العالمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر، ٥، ٢٨٨٧-٢٩٦٤.

<https://search.mandumah.com/Record/33669>

السبيعي، خالد بن صالح. (٢٠٢٣). متطلبات صناعة البحث العلمي التربوي وسبل تفعيلها من جهة نظر الممارسين التربويين في مدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية. المجلة السعودية للعلوم التربوية، ٢(١١)، ١٣-٣١.

<https://sjes.org.sa/index.php/sjes/article/view/97>

سعداوي، هنية عبد الله. (٢٠١٨). مفهوم بحوث الفعل لدى معلمات المدارس الثانوية والعلوم خاصة بمكة المكرمة ودورها في تحسين ممارساتهم المهنية والابتكارية. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، ٤(٤)، ٢١٨-٢٣٨. <https://jhdesr.misd.tech/040408>

السلمي، مها، والخوتاني، فردوس. (٢٠٢١). الصعوبات التي تواجه المعلمات في اعداد البحوث الإجرائية من وجهة نظر المعلمات والمشرفات التربويات بمحافظة ينبع. المجلة العربية للنشر العلمي، ٣٨، ٢٧٣-٣٠٠.

<https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=341030>

السيد، مروة أحمد، وزيدان، محمد سعيد، ومحمود، محمود محمد. (٢٠٢٤). تصميم أنشطة لاصفية في ضوء بحوث الفعل لتنمية جودة الحياة لدى طلاب المرحلة الثانوية. مجلة دراسات تربوية واجتماعية. ٣٠(٦)، ٢٠٧-٢٤١. <https://doi.org/10.21608/jisu.2024.379610>

الشخبي، على السيد، والإترى، هويدا محمود (٢٠١٧). بحث العمل Action Research: طريقة لتنمية الكفاءات البحثية لدى المعلمين: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، ١٧٤(٢)، ٥٢٥-٥٦٥.

<https://doi.org/10.21608/JSREP.2017.6983>

شنودة، إميل فهمي. (٢٠١٦). استخدام المعلمين إستراتيجيات بحوث الفعل: المعلمون بجامعة ألبيرتا بكندا نموذجاً". المؤتمر العلمي السنوي الثالث والعشرين-التعليم والتقدم في دول أمريكا الشمالية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وجامعة عين شمس، القاهرة، ٩٩-١١٥.

<https://search.mandumah.com/Record/805243>

عباس، آمال العراوى، وسليم، شيماء محمد. (٢٠٢٠). تصور مقترح لاستخدام بحوث الفعل لتنمية الكفايات المهنية والإدارية لمشرفي التربية العملية بكليات التربية. مجلة كلية التربية بجامعة بورسعيد، ٢٩(٢٩)، ٢٨١-٣٣٥.

DOI: <https://doi.org/10.21608/JFTP.2020.17107.1014>

عبد السلام، دعاء، وخاطر، محمد إبراهيم، وضحاوى، بيومى محمد. (٢٠١٩). توظيف بحوث الفعل للتغلب على مشكلات أخصائى الاعلام التربوي بالمرحلة الابتدائية في مصر. مجلة كلية التربية بالإسماعيلية، ٤٣، ٢٧٢-٣٠٢.

<https://search.mandumah.com/Record/1159774>

عطيفة، حمدي أبو الفتوح. (٢٠٠٦). بحوث العمل طريق إلى تمهين المعلم وتطوير المؤسسة التربوية. دار النشر للجامعات. القاهرة.

علي، هيام عبد الرحيم. (٢٠١٧). البحوث الإجرائية مدخل للتنمية المهنية المستدامة لمعلمى التعليم قبل الجامعي "دراسة ميدانية". مجلة تطوير الأداء الجامعي بجامعة المنصورة، ٥(٢)، ٢٣-٦٦.

<https://doi.org/10.21608/jpud.2017.95409>

العنزي، سالم بن مزلوه. (٢٠١٥). الصعوبات التي تواجه معلمى اللغة العربية فى المرحلة المتوسطة بمدينة الرياض فى تصميم البحوث الإجرائية وتنفيذها. مجلة كلية التربية بجامعة بنها، ٢٦(١٠١)، ٤٢-١. <https://search.mandumah.com/Record/692951>

غنيم، صلاح الدين عبد العزيز. (٢٠١٧). بحوث الفعل طريق للتنمية المهنية المستدامة للمعلمين. مجلة كلية التربية بجامعة بني سويف، ٢، ٢٢٩-٢٥٦.

https://www.researchgate.net/publication/359521822_bhwth_alf_tryq_lltnmyt_almhnyt_almstdam_llmlmyn

الفضالي، محمد محمد. (٢٠٢١). متطلبات تطبيق بحوث الفعل في التعليم الجامعي كلية التربية أنموذجا. مجلة كلية التربية بجامعة عين شمس. ٤٥(٢). ٧٦-١٥.

<https://doi.org/10.21608/jfees.2021.196060>

القحيز، أسماء محمد. (٢٠٢٤). فعالية برنامج تدريبي مقترح في تنمية مهارات بحوث الفعل لمعلمات العلوم الشرعية قبل الخدمة في ضوء متطلبات التنمية المهنية. مجلة النون والأداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، ١٠٨، ١٥٨-١٨٢.

<https://doi.org/10.33193/JALHSS.108.2024.1158>

قورة، علي عبد السميع. (٢٠١٦). بحوث الفعل كمدخل للتنمية المهنية للمعلم. المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والانسانية، ٤، ٢٤٦-٢٦٦.

<https://search.mandumah.com/Record/789483/Details>

المتولي، إيمان جمعة. (٢٠٢١). توظيف بحوث الفعل في التنمية المهنية المستدامة لمعلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (الواقع - المأمول). مجلة تطوير الأداء الجامعي جامعة المنصورة، ١٣(١)، ٥١-٦٥. <https://search.mandumah.com/Record/1222934>

محمود، محمود أحمد. (٢٠٠٨). فعالية برنامج تعليمي لتنمية مهارات بحوث العمل التشاركي المرتبط بتعليم الرياضيات لدى الطلاب المعلمين بالفرقة الرابعة رياضيات وتحقيق بعض جوانب تأهيل معلم الرياضيات المبتدئ. مجلة كلية التربية بجامعة الأزهر، ١٣٥(٣).

مرسي، عمر محمد؛ وحمد، محمد مصطفى (٢٠١٧). بحوث الفعل الطلابية مدخل لتكوين الطالب الباحث بالتعليم قبل الجامعي في مصر (دراسة ميدانية). المجلة العلمية بكلية التربية بجامعة أسيوط، ٣٣(٩)، ٥٦٢-٦٢٢.

<https://doi.org/10.21608/mfes.2017.106194>

المروعي، علياء عمر، الودداني، سمر محمد. (٢٠١٩). تصور مقترح لمعامل بحوث الفعل المصغرة لتنمية مهارات المستقبل لدى طلاب الجامعة. مجلة البحث العلمي في التربية بجامعة عين شمس. ٢٠، ٦٣٧-٦٥٤.

<https://doi.org/10.21608/JSRE.2019.33904>

يونس، أسماء محمد. (٢٠٢١). التكامل بين البحث التربوي والواقع التعليمي في ضوء مدخل بحوث الفعل "دراسة تحليلية نقدية". *المجلة التربوية بجامعة سوهاج*، ٥(٩١)، ١٨٥٤-١٩٠٦.

[https://doi.org/ 10.21608/EDUSOHAG.2021.193758](https://doi.org/10.21608/EDUSOHAG.2021.193758)

المراجع الأجنبية:

McNiff, J. (2015). *Writing up your Action Research Project*. London and New York: Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315738499>

Pine, Gerald J. (2009). *Teacher Action Research: Building Knowledge Democracies* ". library of Congress. USA. DOI: [10.4135/9781452275079](https://doi.org/10.4135/9781452275079)

O'Siochru, C., Norton, L., Pilkington, R., Parr, E., Anderson, B., & Maslen, J. (2021). Action learning: how can it contribute to a collaborative process of pedagogical action research? *Educational Action Research*, 29(2), 191-205. DOI: [10.1080/09650792.2020.1850495](https://doi.org/10.1080/09650792.2020.1850495)

Toulia, A., Strogilos, V., & Avramidis, E. (2023). Peer tutoring as a means to inclusion: A collaborative action research project. *Educational Action Research*, 31(2), 213-229.

<https://doi.org/10.1080/09650792.2021.1911821>

Mills, G. E. (2011). *Action Research: A Guide for the Teacher Researcher*. Upper Saddle River, NJ: Pearson.

<https://www.scirp.org/reference/referencespapers?referenceid=1690510>